في رحاب أهل البيت (ع)

الإمامة والنص

بسم الله الرحمن الرحیم

الامامه و النص

كاتب:

المجمع العالمی لاهل البیت علیهم السلام

نشرت فی الطباعهٔ:

مجمع جهانی اهل بیت (علیهم السلام)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

الامامه والنص

اشاره

مولف:مجمع العالمی لاهل البیت

مقدمه

خلق الله الإنسان بطبيعه وتصميم وقابليه تؤهله لأن يؤدی دور الخلافه الإلهيه فی الأرض ولا يمكن لأی مخلوق آخر أن يقوم بهذا الدور حتی الملائكه لأنها قد اُمرت بالسجود له، والی جانب ذلک يمتلک الإنسان بعداً يحول دون رقيه وتطوره وكماله. وهذا الإنسان بطاقاته الساميه من جهه، ونزوعه نحو الانحطاط من جهه اُخری، يكشف عن كونه المخلوق الوحيد الذی يمتلک الإراده والحريه فی أن يختار الفعل الأقوی والخطوه المناسبه لبناء حياته الرغيده. ولمّا اُعطی هذا الإنسان تلک القابليه التی منحته الحركه فی مساحات وأبعاد أوسع بحيث تخترق المحسوس وتكشف أيضاً بأن لوجوده هدفاً قد خطّته يد القدره، فلم يخلق عبثاً ولم يترک هملاً كما نصّ علی ذلک الذكر الحكيم، حيث قال: (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وانّكم إلينا لا ترجعون) [۱] . وليس الإنسان وحده هو يتحرک فی هذا الوجود ضمن هدف ومخطط مدروس، وإنّما تشاركه المخلوقات الاُخری فی هذه الجهه أيضاً، حتی صرّح النص القرآنی بأنه: (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) [۲] . فإذا ثبت أن الخلق كله يسير بحكمه وتدبير بما فيه الإنسان والكل سائر نحو هدف منشود وأن لكل شیء هداه فما هو يا تری بالتحديد الهدف الذی خلق من أجله الإنسان؟ يحدد القرآن الكريم الغايه التی خلق الإنسان من أجلها بقوله تعالی: (وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون) [۳] . فهنا نلاحظ أداه الحصر (إلاّ) التی تعنی أنه ليس لله غرض ولا هدف من خلق الإنسان إلّا العباده. واللام فی (ليعبدون) لام التعليل، فالإنسان مخلوق لعله العباده ليس إلاّ. فإذا كانت الغايه من خلق الإنسان محصوره فی العباده لا غير فما هی العباده؟ وماهی حقيقتها؟ فإذا

كـان الهـدف والغـايه النهائيه من خلق الانسان هو القرب من الله وعبوديته التى يتكامل بها الإنسان فما هو المحفز والـدافع الـذى يضـمن للإنسـان وصوله لغـايته وكمـاله؟ إنّ الإنسـان بطبيعته وفطرته يـدرك حاجـاته التى عن طريقهـا يسـتطيع أن يسـدّ النقص الحاصل فى محتواه، كما أنه يـدرك حاجته الى الوسائل التى توصـله الى كماله فيسـعى لطلبها، ولكنه كيف يهتـدى الى كماله؟ من هنا نجد الحكمه الإلهيه اقتضت أن تضع بين يدى هذا الإنسان تلك الوسائل والمصاديق التى يحصل بواسطتها على المعارف والقيم والتربيه التى تأخـذ بيـده نحو الكمال. ولما كانت مـدركات البشـر وحـدها عاجزه على أن تأخـذ هـذا الإنسان وتهديه الى سواء السبيـل، حتى لو تعاضـد مع أخيه الإنسـان لأـن أقصـى مـا يمتلكه البشـر هو التعاون بحـدود مجالى العقل والحس، وهـذان المجالان غير كافيين لإدراك الحقائق الموجبه للكمال. من هنا امتـدت يـد الغيب لتسدد حاجه الإنسان هذه وهى أهم الحاجات، فكـان الإنسـان الأـول نبيّاً مبعوثـاً من الله الهـادى الى سواء السبيـل. ومهمه الأنبيـاء مع الناس هى تبيان المعارف والقيم والحقائق الموصـله الى الكمال والتربيه الصـحيحه عليها. وتقوم النبوه بإيضاح المعلومات التى يمكن للبشر أن يدركها وهو بحاجه اليها، إلاّ أنه قـد لا يتوصل الى حقيقتها بفعل التربيه الفاسـده، أو أن هـذه المعلومات تحتاج الى تجارب طويله لكى يكتشـفها الإنسان مثل السـنن الإلـهيه التى من شأنهـا أن تفتـك بحيـاه الإنسـان، أو السـنن الإلهيه التى فيما لو اختارها الإنسان سوف تؤدى الى سـعادته وكماله، لكنه ينصـرف عنها بفعل نزوعه نحو الماديات. فيبرز هنا دور النبى ليذكّر وينذر، قال تعالى: (فذكّر إنّما أنت مذكّر) [۴] . كما يتجلى دور النبى أيضاً وضروره وجوده باعتباره يمثل القدوه فى العمل الصالح، لأنه

الإنسان الكامل فى سلوكه وأخلاقه وتضحياته، وهذا ما يسمى بدور التزكيه، قال تعالى: (ويزكّيهم ويُعلّمهم الكتاب والحكمه...) [۵] . فإذا كان الهدف من خلق الإنسان هو العبوديه المطلقه له سبحانه، والإنسان بطبيعته مجبول على التعلّق بالوسيله التى تكفل له الوصول الى الكمال لأنه يجنح الى الكمال وحبه بشكل فطرى، ودور النبوه هو إيضاح معالم الطريق وتبيان المعارف الحقه التى تؤدى به الى الكمال، فما هو الداعى لامتداد الرساله من خلال الإمامه التى تشترط فيها الشيعه النص والعلم الموهوب من الله والعصمه؟ الإجابه على هذا السؤال وغيره من التساؤلات تدعونا الى أن نتساءل، ماهى الإمامه فى المنظور الإلهى؟ وماهى مهمتها؟ وبعد أن يتحرر محل النزاع، يمكن أن نجيب على الإشكالات التى ترد الى الذهن حول الإمامه وشروطها من العلم والعصمه وغيرها من الشروط اللازمه فى الإمام.

نقطه الخلاف عند تناول الإمامه فى المدرستين

الإمامه والخلافه فى المدرسه السنّيه اتجهت نحو محور واحد تركّز فى أن الإمام والخليفه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) يعنى هو القائد والزعيم السياسى الذى يتولى إداره شؤون النظام الإسلامى بعد وفاه النبى (صلى الله عليه وآله). وعلى هذا الأساس لا ترى هذه المدرسه داعياً لأن يكون هذا القائد بنص وتعيين من قبل الله وبيان الرسول (صلى الله عليه وآله) بل الأمر متروك للاُمه حيث تنصّب من تختاره وتجده أهلاً للقيام بهذه المهمه، لأن دور الإمام والخليفه فى نظر هذه المدرسه لا يتعدّى مهمه القياده السياسيه وزعامه الاُمه فى هذه الحدود، فمن المنطقى أن تكون الطريقه لنصب الخليفه إما وفق نظريه الشورى، أو أهل الحل والعقد أو بالوراثه. بقى أن نعرف ماهى الشروط التى لابد من توفرها فى هذا الشخص المرشّح للخلافه السياسيه بعد الرسول (صلى الله عليه

وآلـه)؟ إنّ الشـروط الـتى لابـد أن تتـوفر فى الخليفـه المنتخـب يمكن التوصـل إليهـا انطلاقـاً من نفس الرؤيه الـتى ترى الإمـامه والخلافه بعـد الرسول زعامه وقياده سياسـيه فحسب، وعليه فيكفى أن تتوفر العـداله فى هذا الإنسان من الناحيه السـلوكيه بالمعنى المتداول مع شـرط العلميه المتعارفه، ولا يشترط فيه العصمه والعلم الممنوح، فيكفى إذاً أن تتوفّر فيه قدره ترفعه الى مستوى أداء المسؤوليات فى النظام الإسـلامى. ومحصل رأى المدرسه السـنّيه فى الإمامه والخلافه هو أنها لا تتعدى كونها قياده سياسـيه، وأن شرعيه التصـدّى لهـا يتم عن طريق الانتخـاب والشورى، أو الاستيلاء بـالقوه أو الوراثه أو الوصـيه، كمـا هو واضـح من تطبيقاتها العمليه المضـطربه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) ـ وشرطها العداله والعلم بالمعنى المتعارف. ولهذا ذهب البعض يتساءل عن ضروره وجـود إمـام غـائب، أو ضـروره أن يكون معصومـاً، أو ضـروره تعيينه بنص الرسول (صـلى الله عليه وآله). أمـا المدرسـه الشـيعيه فقـد اتجهت فى تقويم الإمامه والخلافه بعـد الرسول (صـلى الله عليه وآله) الى أنها مهمه إلهيه كمهمه الرسول ومسـتمره حتى نهـايه الأرض، فـاشترطت العصـمه فيهـا حتى قبل البلوغ، بالإضافه للعلم غير المكتسب، والنص الـذى يمثل القيمه الشـرعيه للإمـام. ولهـذا كـانت المـدرسه السـنّيه لا ترى لهـذه الشـروط ـ التى لابـد من توفرها فى الإمام والخليفه ـ معنى، لا تنسـجم مع المسؤوليه التى يتكفّل بأدائها الخليفه، فالشـروط هنا أوسع وأضـخم من مهمه الزعامه السياسـيه. هـذه هى العقـده ونقطه الخلاف التى تفسـر لنا الاضـطراب فى فهم الإمامه والتشـكيك فى مسأله العصمه، أو المسوّغ لضروره النص. وهذا الفهم دفع بالبعض الى أن يحقق فى جذور نظريه النص لينتهى بالنتيجه الى عدم وجود واقع تاريخى فى حياه الأئمه لها. إنّ هذه

الإثارات حول مفهوم الإمامه والخلافه ونظريه النص والتشكيكات التى تحوم حولها ناشئه من الفهم السنّى للإمامه. لكن الصحيح أن الإمـامه فى ضوء الكتاب والسنّه تتعـدى هـذا الفهم، ولها بُعـدٌ يختلف جوهرياً عن الفهم السـطحى للإمامه الإلهيه بعـد النبوه. فمـدرسه أهل البيت (عليهم السـلام) تعتقد بأن للأئمه الاثنى عشـر أدواراً اُخرى تسـتلزم شـروطاً أشد وأدق مما هى عليه شـروط القياده السياسيه [۶] .

العلاقه بين العصمه والنص

إذا كـان دور الإمام هو المرجعيه الـدينيه، وأن مهمته التشـريعيه تمتـد الى أبعاد مختلفه فى العقائـد والأحكام والأخلاق والقياده، وجبت طاعته ووجب إتباعه والأخذ منه ولهذا تكون أقوال الإمام المعصوم وأفعاله وتقريراته حجه شـرعيه منجزه ومعذره كحجيه الرسول (صـلى الله عليه وآله). وهذا الدور الإلهى الخطير يسـتلزم عده اُمور، منها: أن يكون معصوماً كعصـمه الرسول وضرورتها فى شخصه فى التلقّى والتبليغ والسلوك، ويتّضح من هذا أن العصمه بهذ المعنى ليست شرطاً لمهمه القياده السياسيه فقط. ومهمه الإمـامه تسـتوجب أن يكون الإمـام عالمـاً بما يحتاج اليه الناس فى اُمور معاشـهم ومعادهم، ولابـد أن يكون أفضل من على وجه الأرض فى زمـانه كى يتـأتى له أداء مسؤوليته. والشـيعه تعتقـد بـأن الرسول ليس له دور مسـتقل فى تعيين الخليفه بـل يتم نصـبه والنص عليه بـأمر من الله، لأن الغـايه من الإمـامه وملاكها الإلهى مرتبط بموضوع ختم النبوه واسـتمرار الهـدايه الربانيه على طول الخـط. والحكمـه من ختم النبـوه مرتبطه بتعيين الإمـام المعصـوم، والإمـام هـو الـذى سـيتكفّل بتـوفير المصالـح الضـروريه للاُمه الإسـلاميه بعـد الرسول (صـلى الله عليه وآله). إذاً فالإمـامه قيمتهـا عقائـديه لا ـ كحكم فقهى فرعى، وهـذه النكته هى التى تجعل شروط الإمامه بهذه الضخامه والسعه، وأنها تتجاوز شروط القياده السياسيه. فإذا كانت مهمه الإمامه تتسع لمهمه

أكبر من القيـاده السياسـيه وقـد اسـتلزمت تلك الشـروط فهـذا يسـتدعى أن يكون التعامل معها والتصـديق بها كأصل فى الـدين انطلاقـاً من ضـخامه رسالتهـا. قـال الشـهيد الثانى فى رسائله: الأصل الرابع التصـديق بإمامه الأئمه الاثنى عشـر صـلوات الله عليهم أجمعين، وهـذا الأصـل اعتبـرته فى تحقـق الإيمـان الطـائفه المحقه الإمـاميه، حـتى أنه من ضـروريات مـذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع [٧] . لذا نجد أن أمر تشـخيص الإمام وتعيينه خارج حدود صلاحيات البشر وقابلياتهم، ويعجز الانتخـاب والترشـيح أن يشـخص العصـمه ومَن الـذى يمتلكها ويعجز الانتخاب أيضاً فى أن يتوصل الى الشـخص الـذى يمتلك العلم الحضورى الموهوب وغيرها من القابليات والاسـتعدادات التى يمتلكها الأئمه (عليهم السـلام). فعـدم كون اختيار الإمام من طريق البشـر شبيه بـأمر النبوه التى يختارهـا الله ويكشف عن اختيـاره لهـا بـالوحى والنص. إن الفرق بين النبى والإمـام، هو أن الله يُعرّف النبى بـالمعجزه والوحى، والإمـام بالمعجزه والنص. قال الشـريف المرتضـى فى رسائله فى باب ما يجب اعتقاده فى النبوه: متى علم الله سـبحانه أن لنـا فى بعض الأفعال مصالـح وألطافاً، أو فيها ما هو مفسـده فى الـدين، والعقل لا يـدل عليها، وجب بعثه الرسول لتعريفه، ولا ـ سبيل الى تصـديقه إلاّ بالمعجزه. وصـفه المعجز أن يكون خارقاً للعاده، ومطابقاً لـدعوى الرسول ومتعلقاً بها وأن يكون متعـذراً فى جنسه أو صـفته المخصوصه على الخلق، ويكون فى فعله تعالى أو جارياً مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلابد من دلالته على المصدق وإلاّ كان قبيحاً. وما جاء عنه فى باب ما يجب إعتقاده فى الإمامه وما يتصل به أوجب فى الإمام عصمته، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجه إليه فيه، وهذا يتناهى فى

الرؤساء والانتهاء الى رئيس معصوم، وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم، لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه، فى العقول. فإذا وجبت عصمته وجب النص من الله تعالى عليه وبطل اختيار الإمامه، لأن العصمه لا طريق للأنام الى العلم بمن هو عليها) [٨] . من هنا نجد أنّ النص هو أحد أركان الإمامه وفق المنظور الشيعى الذى يكشف بدوره عن تلك الخفايا المعنويه والقابليات الإلهيه المودعه عند الإمام، ومن ثمّ نجد أنّ النص يفضى الى تشخيص الخليفه الذى يلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى مهمته الإلهيه وضروره امتدادها.

نظريه النص و مبدأ الشورى

فإذا كان المنظور الإسلامى للخلافه بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) يلتزم نظريه النصّ التى ترى الخلافه بعد الرسول تتسع لأكثر من القياده السياسيه. فإذاً ماهو الموقف الإسلامى من مبدأ الشورى الذى التزمه البعض كنظريه للحكم قبال نظريه النصّ، وما علاقه الشورى وقراراتها بالإمامه المنصوص عليها؟ سنتابع هذه المسأله من الناحيه التاريخيه أوّلاً، ثم نتعرض الى ضروره النصّ على الخليفه من النبى (صلى الله عليه وآله) ثانياً، وبعد ذلك نتناول القيمه الشرعيه لقرارات الشورى وعلاقاتها بالولايه المنصوص عليها ثالثاً، لننتهى بالنتيجه الى أن الشورى لم تكن نظريه للحكم الإسلامى، وإنّما هو مجرد مبدأ ذا قيمه توجيهيه يغنى القرارات الإسلاميه فى المجالات الحياتيه وغيرها، بالوقت نفسه لا ـ تكون تلك القرارات ملزمه للإمام المعصوم. وأنّ الشورى المصاغه فى التراث الإسلامى غير الإمامى ماهى إلاّ نظريه تبرر الواقع وتحاول أن تضفى الشرعيه عليه، ويمكن القول بأنّها نظريه تبرير لا نظريه تشريع. أوّلاً: الناحيه التاريخيه من الثابت أن الإسلام لم يترك الأُمه هملاً بلا نظريه للحكم انطلاقاً من أن أمر الدين والدنيا لا

يتم إلّا بوجود حاكم على رأس الاُمه يرشدها ويقودها لما فيه صلاحها فى حياتها ومعادها. وعلى هذا الأساس قالوا: إنّ الإسلام ترک للاُمه أن تختار لنفسها طريقه الحكم وما تراه الأصلح لحفظ نظامها وحفظ الشريعه، فعندئذ لا يُعد إهمالاً. ولهذا برز اتّجاه فى التاريخ الإسلامى يُسند أمر الحكم بالكامل الى الواقع التاريخى للاُمه فى عصر الصحابه. وهذه المسأله الكبرى فى نظام الدين كيف نجد لها حلاًّ ـ حين يغفلها التشريع بمصدريه القرآن والسنّه، ويفوض أمرها للاُمّه، من هنا نسأل: هل هناک قاعده ثابته تستند إليها الاُمّه فى تعيين الخليفه؟ وما مدى شرعيه هذه القاعده؟ والجواب: قالوا هناک ثلاث وجوه فى تعيين الخليفه: الوجه الأوّل: اختيار أهل الحل والعقد ويطلق عليه (نظام الشورى). لكن نظام الشورى هذا لم يتّخذ شكلاً واحداً عند الصحابه، لذا فقد فصلوا فيه تبعاً لذلک الاختلاف، فقالوا الشورى على شكلين: أ ــ نظام الشورى ابتداءً كما حدث فى بيعه أبى بكر وعلى بن أبى طالب. ب ــ نظام الشورى بين عدد يعيّنهم الخليفه السابق، كما صنع عمر. الوجه الثانى، العهد:وهو أن ينصّ الخليفه قبل موته على مَن يخلفه. وقد اتّخذ هذا العهد أشكالاً ثلاثه: أ ــ أن يعهد الخليفه الى واحد، كما صنع أبو بكر فى عهده الى عمر. ب ــ أن يعهد الى جماعه يكون الخليفه واحداً منهم، كما صنع عمر فى عهده الى سته نفر ينتخبون الخليفه القادم من بينهم. ج ــ أن يعهد الى اثنين فأكثر ويرتب الخلافه فيهم بأنّ يقول: الخليفه من بعدى فلان، فإذا مات فالخليفه من بعده فلان، وفى هذا النظام تنتقل الخلافه بعده على الترتيب الذى رتّبه، كما عهد سليمان بن عبدالملک الى عمر بن عبدالعزيز

بعـده، ثمّ الی یزید بن عبدالملک، وکذلک رتّبها هارون فی ثلاثه من بنیه. الوجه الثالث: القهر والاستیلاء أو الغلبه بالسـیف: قال الإمام أحمد: الإمامه لمن غلب [۹] وظاهر أن هذه النظریه بوجوهها إنّما هی نظریه تبریر، لا نظریه تشـریع. إنّها نظریه تبریر الواقع واضـفاء الشـرعیه علیه والـدافع الوحیـد الی هـذا التبریر هو اعفـاء الصـحابه من تهمه العمل فی هـذا الأمر الخطیر بـدون دلیل من الشـرع، واعفـاؤهم ممّـا ترتب علی ذلـک من نتائـج. ولأجل ذلک ظهر فی هـذه النظریه من التکلّف والتعسّف ما لا یخفی، ومن ذلک: ۱ ـ أنّ أیّاً من هذه الوجوه الثلاثه لا یستند الی دلیل شرعی البته، ولـم یعرفه حتی فقهاء الصحابه قبل ظهوره علی الواقع. ۲ ـ أن مبـدأ الشوری المـذکور فی الوجه الأوّل والمأخوذ من بیعه أبی بکر، لم یکن قـد تحقق فی البیعه، ولیس لأحـد أن یـدّعی ذلک بعد أن وصـفها عمر بأنها فلته، عن غیر مشوره. إلاّ أن المتأخرین أضـفوا علیها صبغه الشوری لیجعلوا منها فی ثوبها الجدید الوجه الشـرعی الأوّل فی اختیار الخلیفه، وأضـفی علیها البعض صـبغه الاجماع [۱۰] . ۳ ـ الخـوف من وقوع الفتنه کـان العـذر المنتخب فی تبریر أوّل بیعه لأوّل خلیفه حین تمّت عن غیر مشوره، ولم یُنتظر فیهـا حضور الکثیر من کبـار المهـاجرین والأنصار ممّن ینبغی أن یکون فی طلیعه أهـل الحـل والعقـد. فالعـذر فی التعجـل هو خوف الاختلاف والفتنه، وهـذا ظاهر فی نصّ خطبه عمر. لکن الغریب! أنّ الفتنه قد عادت لتصبح طریقاً شـرعیاً من طرق تعیین الخلیفه فی الوجه الثالث حیث یرون القهر والاستیلاء والتغلب بالسیف طریقاً الی الخلافه، والمتغلب دائماً هو الخلیفه الشرعی الواجب الطاعه ومایزال الطریق مفتوحاً أمام

كـل طـامع، وهـل الفتنه شـىء غير هـذا؟ ثانيـاً: النصّ ضـروره على الخليفه من النبى (صـلى الله عليه وآله) قال الفرّاء فى الأحكام السلطانيه: لا نزاع فى ثبوت حق الخليفه فى النصّ على مَن يخلفه، ولا شكّ فى نفاذ هذا النصّ، لأن الإمام أحقّ بها، فكان اختياره فيها أمضـى ولا يتوقف ذلك على رضا أهل الحل والعقـد [١١] وإنّمـا صار ذلك للخليفه خوفاً من وقوع الفتنه واضـطراب الاُمّه [١٢] فمن أجـل ذلـك كان بعض الصـحابه يراجع عمر ويسأله أن ينصّ على مَنْ يخلفه [١٣] . وأيّـد ذلك ابن حزم فقال: وجدنا عقـد الإمامه يصـحّ بوجوه: أوّلها وأصـحها وأفضـلها أن يعهد الإمام الميّت الى إنسان يختاره إماماً بعد موته، سواء فعل ذلك فى صحّته أو عنـد مـوته، كمـا فعل رسـول الله (صـلى الله عليه وآله) بـأبى بكر، وكمـا فعـل أبـو بكر بعمر، وكمـا فعـل سـليمان ابن عبـدالملك بعمر بن عبـدالعزيز. قـال: وهـذا الوجه الـذى نختـاره، ونكره غيره، لما فى هـذا الوجه من اتصال الإمامه، وانتظام أمر الإسـلام وأهله، ورفع مـا يتخوف من الاختلاـف والشـغب ممّـا يتوقع فى غيره من بقـاء الاُمّه فوضـى، ومن انتشار الأمر وحـدوث الاطماع [١۴] إلاّ أنّ النصّ المـدعى على أبى بكر لم يثبت، بل لم يـدّع وجوده أحـد، بل تسالمت الاُمّه على عدمه، فمن أراد أن يثبت مثل هذا النصّ على أبى بكر بالخصوص، فعليه أن ينفى حادثه السـقيفه جمله وتفصـيلاً. وعليه أن يكذب بكل ما ثبت نقله فى الصـحاح من كلام أبى بكر وعمر وعلى والعباس والزبير فى الخلافه. وعليه أن يهـدم بعد ذلك كل ما قامت عليه نظريه أهل السنّه فى الإمامه، فلم تُبنَ هذه النظريه أوّلاً إلاّ على أصل واحد،

وهو البيعه لأبی بکر بتلک الطریقه التی تمّت فی السقیفه وبعدها!! فمن تلک الواقعه أوّلاً جاءت نظریه الشوری بین أهل الحلّ والعقد. وعلیه أن ینفی ما تحقق عندهم من الاجماع «الاجماع علی أنّ النصّ منتف فی حق أبی بکر» [۱۵] . من هنا ساق الغزالی کلاماً موافقاً لهذا الاجماع قوّض فیه ما بنی علیه ابن حزم قوله. قال الغزالی متسائلاً: فهلا قُلتم إنّ التنصیص واجب من النبی والخلیفه کی یقطع ذلک دابر الاختلاف؟ ثم أجاب قائلًا: قلنا إنه لو کان واجباً لنصّ علیه الرسول (صلی الله علیه وآله) ولم ینصّ هو، ولم ینصّ عمر أیضاً [۱۶] . وحین یواصل ابن حزم عرض نظریته تراه یلغی بالکامل مبدأ الشوری واختیار أهل الحل والعقد، ویسند أمر اختیار الخلیفه الی النصّ! بسبب کونه مقتنعاً بضروره النصّ، ولکنه أراد نصّاً منسجماً مع الأمر الواقع، وان لم یسعفه الدلیل!! وإن النصّ لم یختف الی الأبد فی هذه النظریه، والشوری هنا لیست مطلقه العنان، فلیس لأهل الحل والعقد أن ینتخبوا من شاءوا بلا قید، لأن هناک حدّاً تلتزمه الشوری، وهذا الحد إنّما رسمه النصّ الثابت. قالوا: إن من شرط الإمامه: النسب القرشی، فلا تنعقد الإمامه بدونه.. وعلّلوا ذلک بالنصّ الثابت فیه، فقد ثبت عن النبی (صلی الله علیه وآله) أنّه قال: «الأئمه من قریش». وقال (صلی الله علیه وآله): «قدموا قریشاً ولا تتقدموها» ولیس مع هذا النصّ المسلّم شبهه لمنازع، ولا قول لمخالف [۱۷] . واشترطوا لهذا القرشی أن یکون قرشیاً من الصمیم، من بنی النضر بن کنانه، تصدیقاً للنصّ [۱۸] . وقال الإمام أحمد: «لا یکون من غیر قریش خلیفه» [۱۹] . واستدلوا علی تواتر هذا النصّ بتراجع الأنصار وتسلیمهم

الخلافه للمهاجرين القرشيين حين احتجّوا عليهم بهذا النصّ فى السقيفه [٢٠] . وقال ابن خلدون: بقى الجمهور على القول باشتراطها ــ أى القرشيّه ــ وصحه الخلافه للقرشيّ ولو كان عاجزاً عن القيام بأُمور المسلمين [٢١] . وهكذا ثبت النصّ الشرعى، وثبت تواتره، وثبت الإجماع عليه. وواضح هذا حين تم الانتصار لمبدأ النصّ على مبدأ الشورى عندما رأى الخليفه الثانى ضروره النصّ على من يخلفه. فدخل النصّ إذاً فى قمه النظام السياسى، رغم أنه يلغى قاعده الشورى بالكامل. ويضاف لذلك أن النصّ النبوى الشريف «الأئمه من قريش» يهزم مبدأ الشورى أمام السيف! فمن تغلب على الأُمّه وانتزع الخلافه بالسيف وكان قرشياً صحت خلافته، لأنها لا تخرج عن النصّ المتقدم. وهكذا لا يعتنى بالشروط الواجب توفرها فى الخليفه بالاجتهاد والعدل والتقوى، فإذا كان الخليفه قرشياً صحّت خلافته وإن كان ظالماً بل عاجزاً من أمر الخلافه! إذاً، فالشورى ينبغى أن لا تخرج عن دائره هذا النصّ فلا تنتخب إلاّ قرشياً من الصميم. وملخّص المسأله ثبت لدينا نصّ صريح صحيح وفاعل فى هذه النظريه وهو الحديث الشريف: «الأئمه من قريش»، وقد أخرجه البخارى ومسلم وأصحاب السنن والسير بألفاظ مختلفه وهذا هو محصلها. ولكن هذا النصّ يبقى بحاجه الى التخصيص وذلك لأُمور منها: ١ ــ إنّ النصّ المتقدم «الأئمه من قريش» بمفرده لا يحقّق للإمامه الهدف المنشود والذى منه حراسه الدين والمجتمع، حيث أدرك هذه الحقيقه الصحابه أنفسهم منذ انتهاء الخلافه الراشده. ففى صحيح البخارى: لما كان النزاع دائراً بين مروان بن الحكم وهو بالشام، وعبدالله بن الزبير وهو بمكه انطلق جماعه الى الصحابى أبى برزه الأسلمى (رضى الله عنه) فقالوا: يا أبا برزه، ألا ترى ما وقع فيه الناس؟

فقال: إني احتسب عند الله أني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، إنّ ذاك الذى بالشام والله إن يقاتل إلاّ على الدنيا، وأنّ الذى بمكه والله إن يقاتل إلاّ على الدنيا!! [۲۲] . ۲ ــ وثمه نصوص اُخرى صحيحه تضيّق دائره النصّ المتقدم، منها: ان النبى حذّر من الاغترار بالنسب القرشى وأنذر بأنّ ذلك سيؤدى الى هلاك الاُمّه وتشتت أمرها. جاء فى صحيح البخارى، عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «هَلكه اُمّتى على يَدِ غلمه من قريش» [۲۳] . كيف إذاً سيتم التوفيق بين النّصين «الأئمه من قريش» و«هلكه اُمتى على يدى غلمه من قريش»؟ لابد أنّ يتم ذلك عن طريق التخصيص فيما ورد من الأخبار بحق قريش، وهناك نوعان من التخصيص: أ ــ تخصيص السلب: توجد نصوص صريحه تستثنى قوماً من قريش فتبعدهم عن دائره التكريم. قال ابن حجر الهيثمى فى الحديث المروى بسند حسن أنّه (صلى الله عليه وآله) قال: «شر قبائل العرب: بنو اُميه، وبنو حنيفه، وثقيف». قال: وفى الحديث الصحيح قال الحاكم: على شرط الشيخين عن أبى برزه (رضى الله عنه) أنّه قال: كان أبغض الأحياء أو الناس الى رسول الله بنى اُميه [۲۴] والذى ورد فى ذم آل الحكم أبى مروان خاصّه كثير ومشهور. فهل يصحّ أن تسند الإمامه الى شرّ قبائل العرب وأبغض الناس الى رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟! فإذا أصبح هؤلاء هم الحكّام فى الواقع فعلينا أن نشهد أن هذا الواقع منحرف عن النصّ، بدلاً من أن نسعى الى تبريره واخضاعه للنصّ. ب ــ تخصيص الإيجاب: الحديث الذى ميّز قريشاً بالاصطفاء على سائر القبائل لم يقف عند دائره قريش الكبرى، بل خصّ منها طائفه بعينها فقال:

«إنّ الله اصطفى كنانه من ولد اسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانه، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم» [۲۵] . وهذا تقديم لبنى هاشم على سائر قريش. ساق ابن تيميه هذا الحديث الصحيح، وأضاف قائلًا: (وفى السنن أنّه شكا إليه العباس أنّ بعض قريش يحقّرونهم! فقال (صلى الله عليه وآله): «والذى نفسى بيده لا يدخلون الجنّه حتّى يحبّوكم لله ولقرابتى» وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أنّ أعمالهم أفضل الأعمال.. ففاضلهم أفضل من كلّ فاضل من سائر قبائل قريش والعرب، بل وبنى اسرائيل وغيرهم) [۲۶] . وليس المقام مقام تفضيل وحسب، بل إنّ قريشاً لا يصحّ لها ايمان ما لم تحبّ بنى هاشم حبّين: لله، ولقرابه الرسول. فهل يصحّ أن تكون قريش كلّها سواء فى حقّ التقدم والإمامه، وفيها بنو هاشم الذين رفعهم النصّ الى أعلى منزله، وفيها بنو اُميه الذين خفضهم النصّ الى أردى الرتب؟! إذا كان الواقع قد آل الى هذه الحال، فعلينا أن نشهد أنّه واقع منحرف عن النصّ، لا ـ أن نسعى الى تبريره. وخلاصه لما تقدم يبدو بكلّ وضوح أننا هنا قد أخفقنا فى تحقيق نظريه منسجمه متماسكه فى موضوع الإمامه، وأنّ السبب الحقيقى لهذا الاخفاق هو متابعه الأمر الواقع والسعى لتبريره وجعله مصدراً رئيساً فى وصف النظام السياسى. إنّ تناقضات الأمر الواقع فى أدواره المتعدّده قد ظهرت جميعها فى هذه النظريه، ممّا أفقدها قيمتها كنظريه إسلاميه فى معالجه واحده من قضايا الإسلام الكبرى. فالقول بالنصّ الشرعى لم يقف عند جوهر النصّ، ولا التزم شروطه وحدوده. والقول بالشورى تقهقر أمام نصّ الخليفه السابق وصلاحيات الشورى، والقهر والاستيلاء، والتغلّب بالسيف. أما نظام أهل الحلّ والعقد فهو أشدّ غموضاً. فمرّه يكون

أهل الحلّ والعقـد رجلًا واحداً نصّب نفسه فتابعه اثنان كما فى عقد الزواج، أو تابعه أربعه، أو يكونوا ستّه يعيّنهم الخليفه السابق دون الاُمّه، بل تطوّر الأمر عن هذا كثيراً، حتى إنّ فيلسوفاً مدقّقاً كابن خلدون قد جعل حاشيه الخليفه وبطانته وأقاربه ـــ بصرف النظر عن مدى علمهم واجتهادهم وتقواهم ـــ هم أهل الحلّ والعقد الذين عارضوا الخليفه المأمون أن ينقل الخلافه الى عليّ الرضا من بعده»! [٢٧] . والحقيقه التى نرجو أن لاـ تصدم أحداً أنّ هذا قد ظهر من قبل، فى النصف الثانى من خلافه عثمان، حيث برز على رأس أصحاب الرأى والمشوره رجال من قرابته ـــ بنى اُميّه ـــ خاصّه، لم يكونوا من اُولى الفضل والاجتهاد والسابقه فى الدين، مع كثره من اجتمعت فيهم هذه الخصال فى ذلك الوقت! وكان أهل الحلّ والعقد هؤلاء هم: عبدالله بن عامر، وعبدالله بن سعد بن أبى سرح [٢٨] ، وسعيد بن العاص، ومعاويه بن أبى سفيان، ومروان بن الحكم! نقل الطبرى من طريقين: أنّ عثمان أرسل الى معاويه وعبدالله ابن سعد بن أبى سرح، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عامر، فجمعهم ليشاورهم فى أمره، فقال لهم: إنّ لكلّ امرئ وزراء ونصحاء، وإنّكم وزرائى ونصحائى وأهل ثقتى.. وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إلىّ أن أعزل عمّالى، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون الى ما يحبّون، فاجتهدوا رأيكم وأشيروا علىَّ. فلمّا أشاروا عليه عمل بما رآه من مجموع مشورتهم؛ فردّهم على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قبلهم، وأمرهم بتجمير الناس فى البعوث [٢٩] ، وعزم على تحريم اُعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا اليه [٣٠] . هذه الوجوه المتناقضه كلّها من المستحيل أن تجتمع فى

نظريه واحده، فتكون نظريه منسجمه وذات تصوّر واضح ومحدّد ومفهوم. هذا كلّه، وبقدر ما يثيره من شكوك حول صلاحيه هذه النظريه، فإنّه يرجّح الرأى الآخر الذى يذهب الى اعتماد النصّ الشرعى فى تعيين خليفه الرسول. الى هذه النتيجه أيضاً خلص الدكتور أحمد محمود صبحى وهو يدرس نظريه الإمامه، إذ قال: «أمّا من الناحيه الفكريه فلم يقدّم أهل السنّه نظريه متماسكه فى السياسه تُحدد مفاهيم البيعه والشورى وأهل الحلّ والعقد، فضلاً عن هوّه ساحقه تفصل بين النظريه والتطبيق، أو بين ماهو شرعى وبين ما يجرى فى الواقع. لقد ظهرت نظريات أهل السنّه فى السياسه فى عصر متأخّر بعد أن استقرّ قيام الدوله الإسلاميه على الغَلبه.. كما جاء أكثرها لمجرّد الردّ على الشيعه.. والتمس بعضها استنباط حكم شرعى من اُسلوب تولّى الخلفاء الثلاثه الأوائل. وإنّ الهوّه الساحقه بين تشريع الفقهاء وبين واقع الخلفاء، فضلاً عن تهافت كثير من هذه الآراء واخفاقها فى استنباط قاعده شرعيه، هو ما مكّن للرأى المعارض ـ القول بالنصّ ـ ممثّلاً فى حزب الشيعه» [٣١] . ثالثاً: القيمه الشرعيه لقرارات الشورى وعلاقتها بالولايه المنصوص عليها إن من أهم المستندات الشرعيه التى تعتمدها نظريه الشورى هى الآيه الكريمه: (وشاورهم فى الأمر). هذه الآيه تلزم الإمام الحاكم بوجوب الشورى على رأى من يقول: (إن الآيه فى خطابها للرسول صريحه فى الأمر بالشورى والأمر ظاهر بالوجوب، والآيه بهذا المعنى ليس أكثر من أن تدعو لاستشاره المسلمين (وشاورهم) وحيث لا يمكن استشاره المسلمين جميعاً فلابد من الأخذ بالميسور فى هذه الاستشاره وهو استشاره ذوى الرأى والخبره) [٣٢] . وبهذا المعنى هل أن الشورى مطلوبه بحد نفسها، أو أنها طريق يتحقق بواسطتها غايات اُخرى؟ لا شك أن الشورى

ليست مطلوبه فى حد نفسها ولا هى موضوع مستقل للطلب، وإنّما الشورى طريق الى تحقيق غايات اُخرى وأهم هذه الغايات التعرف على وجهات نظر الآخرين وتصوراتهم ومناقشاتهم وأفكارهم. وهذه التصورات والأفكار عندما تتوارد من منابع مختلفه وتجتمع فى موضع واحد تكون لها قيمه كبيره فى توجيه سياسه الحكم والإداره والاقتصاد والأمن والحرب وغير ذلك فى البلد، وهذا الوجه يتم فى غير المعصومين من أولياء الاُمور. الى هنا قد اتّضح الغرض من تشريع الشورى، لكن السؤال عن القيمه الشرعيه التى تتمتع بها الشورى، وهل تعتبر النتيجه التى تتمخض عنها الشورى بالإجماع أو بالأكثريه قراراً ملزماً لولى الأمر أم لا؟ يتجه علماء السنّه فى الإجابه على هذا السؤال على نحو إتجاهين: الأول: يرى هذا الإتجاه بأن نتيجه الشورى ملزمه لولى الأمر وللنظام بشكل عام. ومن هؤلاء: الشيخ محمد عبده ; يقول فى تفسير: (اُولى الأمر) معناه أصحاب أمر الاُمه فى حكمها، وهو الأمر المشار إليه فى قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) ولا يمكن أن يكون شورى بين جميع أفراد الاُمه، فتعين أن يكون شورى بين جماعه تمثل الاُمه... وما هؤلاء إلاّ أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم، ويضيف: «ويجب على الحكّام الحكم بما يقرره اُولو الأمر ــ أصحاب الشورى ــ وتنفيذه» [٣٣] . الثانى: يرى هذا الاتجاه بأن قيمه الشورى توجيهيه فقط وليس لها قيمه شرعيه فى إلزام ولى الأمر بالتنفيذ. ومن هؤلاء: القرطبى، إذ يقول فى تفسيره: «والشورى مبنيه على اختلاف الآراء والمستشير ينظر فى ذلك الاختلاف، وينظر أيّها أقرب الى الكتاب والسنّه إن أمكنه، فإذا أرشده الله تعالى الى ما شاء منه عزم عليه وأنفذه متوكلاً عليه» [٣٤] . أما فقهاء الإماميه فيذهبون الى الرأى

الثانی فی تفسیر آیه الشوری، یقول الشیخ محمد جواد البلاغی: (وشاورهم فی الأمر) واستصلحهم، واستمل قلوبهم بالمشاوره، لا لأنهم یفیدونه سداداً وعلماً بالصالح، کیف وإنّ الله مسدده (وما ینطق عن الهوی- إن هو إلاّ وحی یوحی) فإذا عزمت علی ما أمرک الله بنور النبوه وسددک فیه (فتوکّل علی الله) [۳۵] . فالشوری فی نظر مدرسه أهل البیت تتلخص فی أن رأی المسلمین لیس ملزماً لرسول الله (صلی الله علیه وآله) حیث قال تعالی: (فإذا عزمت فتوکّل)، إذاً فالقیام بالعمل یکون علی أساس عزم الرسول (صلی الله علیه وآله) ولیس علی ما یرتئیه المؤمنون. ثم إن مشاوراته (صلی الله علیه وآله) کانت فی مقام استجلاء رأی المسلمین فی کیفیه تنفیذ الأحکام الإسلامیه، ولیست فی مقام استنباط الحکم الشرعی بالتشاور؛ أضف الی کل ذلک أن الله تعالی قال: (وما کان لمؤمن ولا مؤمنه إذا قضی الله ورسوله أمراً أن یکون لهم الخیره من أمرهم ومن یعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبیناً) [۳۶] . إذاً رجحان المشاوره ینحصر بمورد لم یقض الله ورسوله فیه أمراً، وأمّا فی ما قضی الله ورسوله فیه أمراً تکون المشاوره حینئذ معصیه لله ولرسوله وضلالاً مبیناً [۳۷] . وعلیه، فالشوری ذات قیمه توجیهیه تغنی القرارات الإسلامیه فی کل المجالات الحیاتیه وغیرها، وهی غیر ملزمه للإمام المعصوم، لأنها لا تشرع حکماً قبال قول المعصوم وفعله وتقریره، وتنحصر فی المورد الذی لم یقض الله ورسوله فیه أمراً. وأما من الناحیه التاریخیه کما ذکرنا لم تکن الشوری کنظام سیاسی شرعی للحکم، لأنها جاءت کتبریر للأمر الواقع والسعی لجعله مصدراً رئیسیاً فی وصف النظام السیاسی الحاکم آنذاک، وأن الخلافه لا تتم إلاّ بنص من النبی للخلیفه

الذى بعده.

العلاقه بين البيعه والنص

البيعه تكريم للإنسان لكى يقرر مصيره فى الدعوه الى الله والجهاد فى سبيله أو شؤون الحكم والسياسه. والإسلام بطبيعته لا يريد أن تتقرر حياه المسلمين بمعزل عن إرادتهم ووعيهم وقرارهم. والطاعه هنا تبرز أهميتها فى تنفيذ مهمات الدعوه والتبليغ ومهمات الدوله ومهمات الجهاد، وتتأكد الطاعه للإمام المعصوم فى أقسامها الثلاثه عبر البيعه. ولا يعنى أن الطاعه تسقط عن الإمام المعصوم عند عدم البيعه له. فإذا كانت البيعه وفق هذا المنظار تؤكد وتوثق الإمامه والطاعه له بعد افتراض ثبوت الإمامه، فهل يمكن لنا أن نقول: إن البيعه شرط لصحه طاعه الإمام، أو أنها شرط لوجوب الطاعه وانعقاد الإمامه وبدون البيعه لا إمامه، كما أنه لا ـ صحه للطاعه أيضاً؟ فنقول: ان البيعه تأكيد وتوثيق للالتزام بولايه وسياده ولى الأمر وليست إنشاءً للولايه أو شرطاً لصحه الطاعه. فالطاعه والإمامه لا تتوقف على البيعه لمن ثبتت له الولايه بالنص. ولهذا نجد الرسول (صلى الله عليه وآله) قد عمل بالبيعه أثناء حياته انطلاقاً من هذا المفهوم، كما هو واضح فى بيعه العقبه الأُولى وبيعه العقبه الثانيه وبيعه الغدير. هذه الصور للبيعه قد تمّت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أن الولايه ثابته له قبل حدوثها، وبيعه المسلمين أو عدم بيعتهم له (صلى الله عليه وآله) فى الاستجابه لدعوته (صلى الله عليه وآله) أو الجهاد والإمره، لم تغيّر من حق الرسول على الأُمه فى الطاعه فى أمر الدعوه والجهاد والإمره. وكذلك الإمره كانت ثابته لعلى (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى غدير خم. فلم تثبت هذه الإمره يومئذ ببيعه المسلمين له وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد أمرهم بذلك،

فإن هـذه البيعه لا تزيـد قيمتها من الناحيه التشـريعيه على تأكيد هذه الولايه والطاعه لها. وكون الإمامه حاصـله بالعهد، قد مضـى عليه أهـل السـنّه أيضـاً. قـالوا: إذا عهـد الخليفه الى آخر بالخلافه بعـده، فإنّ بيعته منعقـده، وإن رضـى الاُمه بها غير معتبر، ودليل ذلك أن بيعه الصديق لعمر لم تتوقف على رضى بقيه الصحابه [۳۸] . هذا، مع أننا لا نجد بين أبى بكر وعمر بيعه، وإنّما هو عهد بالخلافه لا غير. فعهـد النبى (صـلى الله عليه وآله) أولى أن يُتبع، بلا مسوغ للخلاف، فهو ماض وبه تحققت الخلافه لعلى (عليه السـلام) بعد الرسول (صـلى الله عليه وآله) مباشره سواء بايعته الاُمه على الطاعه أو لم تبايع، فالبيعه إنّما تنشئ عقد الطاعه وتسليم مقاليـد الحكم والاداره ; فهـذا لا يتم إلاّ بـالبيعه وقـد عرضت على على من قبـل العباس، فرفض أن تكون إلاّ جهره على الملأ وعـامه فى المسـجد النبوى الشـريف، ثم لما أتته بالبيعه فبايع الناس على ذلك، فكانت البيعه على الحكم، وهكـذا كان الأمر مع الحسن (عليه السـلام) وحين حُبست البيعه عن الأئمه الـذين اختـارهم الله ورسوله فقـد حيـل بينهم وبين ممارسه الحكم والاداره العامه، دون أن يسـلبهم ذلك حق الإمامه الثابت لهم، شأنهم فى ذلك شأن الكثير من الأنبياء الذين عصتهم اُممهم وحالت بينهم وبين ممـارسه دورهم الحقيقى فى القيـاده والارشاد والتوجيه، دون أن يُسـلبهم ذلك منزلتهم التى أنزلهم الله تعالى بها [۳۹] . إذاً فقيمه البيعه بحضور الإمام المعصوم لا تزيـد على كونها تأكيداً وتوثيقاً ممن ثبتت الولايه له بالنص. كما أن البيعه لا تنشـئ ولايه قبال الولايه للشخص المنصوص عليه كالرسول أو الإمام، والنصّ للإمام يوجب طاعته وحرمه التخلف عن

بیعته.

الرسول یعمل لترکیز نظریه النص

ولو دققنـا النظر من النـاحیه التـاریخیه ولاحظنـا خطوات الرسول (صـلی الله علیه وآله) فی تربیه الاُـمّه وتثقیفهـا حول أخطر مسأله إلهیه وهی الخلافه لوجدناه قد رکّز فی ذهنها نظریه النصّ دون الشوری، ولا یوجد أی نشاط یذکر للرسول (صلی الله علیه وآله) فی تثقیف الاُمه وتربیتها علی غیر هذه النظریه ابتداءً من نزول قوله تعالی: (وأنذر عشیرتک الأقربین). وحتی نزول قوله تعالی: (یا أیّهـا الرسول بلّغ مـا اُنزل إلیـک من ربّک وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله یعصـمک من الناس). فقـد جاء عن ابن عباس عن الإمـام علی (علیه السـلام) أنه قال: «لما نزلت هـذه الآیه (وأنـذر عشـیرتک الأقربین) علی رسول الله (صـلی الله علیه وآله) دعانی رسول الله (صـلی الله علیه وآله) فقال لی: یا علی إن الله أمرنی أن انذر عشـیرتی الأقربین، فضـقت بذلک ذرعاً، وعرفت أنی متی أبـادیهم بهـذا الأـمر أری منهم مـا أکره، فَصَـِمتُّ علیه حتی جاءنی جبرائیل، فقال: یا محمـد إلاّ تفعل ما تؤمر به یعـذبک ربّک، فاصنع لنـا صاعـاً من طعـام واجعـل علیه رِجـل شاه واملأ لنا عُسّاً من لبن، ثم اجمع لی بنی عبـدالمطلب حتی اُکلّمهم واُبلغهم ما اُمرت به، ففعلت ما أمرنی به ثم دعوتهم له وهم یومئـذ أربعون رجلًا یزیدون رجلًا أو ینقصونه، فیهم أعمامه أبو طالب والحمزه والعبـاس وأبو لهب ـ الی أن قـال ـ فتکلم رسول الله (صـلی الله علیه وآله) فقـال: یـا بنی عبـدالمطلب إنّی والله ما أعلم شاباً فی العرب جـاء قومه بأفضـل ممـا جئتکم به، إنی جئتکم بخیر الـدنیا والآـخره وقـد أمرنی الله تعالی أن أدعوکم إلیه، فأیّکم یؤازرنی علی هذا الأمر علی أن یکون أخی ووصیی وخلیفتی

فيكم؟ ـ قال الإمام على (عليه السلام) ـ فأحجم القوم عنها جميعاً فقلت وإنّى لأحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً... أنا يا نبى الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتى ثم قال (صلى الله عليه وآله) إن هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم فاسمعوا له واطيعوا. قال على (عليه السلام) ـ فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع» [۴۰] . هكذا أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يهيّئ الأُمه بدءً بعشيرته الأقربين ويوجّهها نحو خلافه على (عليه السلام) من بعده، ناصاً على الأُخوّه والوصايه والخلافه ولزوم الانقياد له. وكان النبى (صلى الله عليه وآله) يسلّط الضوء على معانى الآيات القرآنيه التى كانت تنزل فى حقّه (عليه السلام) خصوصاً الآيات التى لها صله بموقع الخلافه والإمامه. ذكر الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: (إنّما وليّكم الله ورسُولُه والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاه ويُؤتون الزكاه وهم راكعون) [۴۱] : إن هذه الآيه نزلت فى الإمام على (عليه السلام) حين سأله سائل، وهو راكع فى صلاته فطرح له خاتمه [۴۲] . ولإزاله الالتباس، وقطعاً لدابر أى تأويل حول المراد بالولى وتشخيصه فى مثل هذه الموارد صرّح النبى (صلى الله عليه وآله) فى أكثر من مناسبه قائلاً: «إنّ عليّاً منى وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدى» [۴۳] ولتأكيد ولايه الإمام على (عليه السلام)، ودوره المهم فى تبيين معالم الرساله الإسلاميه وتحقيق أهدافها من خلال ممارسه القياده لتطبيق أحكامها وصيانتها من كل ما يمكن أن يشوبها من تشويه وتحريف بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «على منّى وأنا من عليّ ولا يؤدى عنّى إلاّ أنا أو عليّ...» [۴۴] . ورسّخ النبى

(صلى الله عليه وآله) هـذا المفهوم عمليّاً جهاراً نهاراً فى قصه تبليغ سوره براءه، وقد أخرج هذه الروايه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده عن أبى بكر حين قال: «إنّ النبى بعثه ببراءه الى أهل مكه، فسار ثلاثاً ثم قال لعليّ: إلحقه، فردّ عليّ أبا بكر وبلّغها، فلما قدم أبو بكر على رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: يا رسول الله حدث فيّ شيء؟! قال (صلى الله عليه وآله): ما وجدت فيك إلاّ خيراً، لكننى أُمرت أن لا يبلّغ عنّى إلاّ أنا أو رجل منّى...» [۴۵] . وفى الكشاف: روى أنّ أبا بكر لما كان ببعض الطريق ــ أى لتبليغ سوره براءه ــ هبط جبرائيل (عليه السلام)، فقال: «يا محمّد لا يبلّغنّ رسالتك إلاّ رجل منك، فأرسل عليّاً...» [۴۶] . وأخيراً ختم القرآن الكريم هذا الموضوع الحيوى والمهم ــ وهو عمليه الإعداد الفكرى والتربوى على كيفيه التعامل مع موضوع الخلافه والولايه بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ــ فى آخر ما نزل منه فى آيه التبليغ ثم فى آيه إكمال الدين بعد قصه غدير خم المشهوره، بحيث لم يبق هناك عذرٌ لمعتذر. وقصه الغدير ــ كما تناقلها الرواه مع بعض الاختلاف ــ هى كما يأتى: لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وآله) من حجه الوداع، نزل عليه الوحى مُشدّداً: (يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس) [۴۷] فحطّ الركب عند غدير خم، وجمع الناس فى منتصف النهار، والحرُّ شديد، وخطب فيهم النبى (صلى الله عليه وآله) قائلاً: «كأنى قد دُعيت فأجبتُ وإنى تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب

الله وعترتی ـ وفی روایه مسلم [۴۸] وأهـل بیتی ـ فـانظروا کیف تخلفونی فیهما، فإنهما لن یفترقا حتی یردا علیَّ الحوض...» ثم قال: «إنّ الله مولای، وأنا مولی کلّ مؤمن»، ثم أخـذ بیـد علی فقال: «من کنتُ مولاه فهذا ولیُّه ـ أو فهذا مولاه [۴۹] ـ اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، واخذُل من خذله، وانصـر من نصـره [۵۰] وأدر الحقّ معه حیثمـا دار...» [۵۱] . وقد أعقبَ هذا الحدث الکبیر نزول الوحی مره اُخری بقوله تعالی: (الیوم أکملت لکم دینکم وأتممتُ علیکم نعمتی ورضـیت لکم الإسـلام دیناً) [۵۲] . وقد ورد فی بعض النصوص المرویه أن الرسول (صـلی الله علیه وآله) قال بعد نزول هذه الآیه فی ذلک الیوم المشهود وهو الیوم الثـامن عشـر من ذی الحجه [۵۳] یوم الغـدیر قـال: «الله أکبر، الحمـدُ لله علی إکمـال الـدین وإتمام النعمه ورضـی الرب برسالتی وبالولایه لعلی بعـدی» [۵۴] . وفی روایـه لأحمـد: «فلقیـه عمر بن الخطـاب ـ أی لقی الإمـام علیّاً ـ بعـد ذلـک، فقـال له: هنیئاً أصبحت وأمسیتَ مولی کلّ مؤمن ومؤمنه...» [۵۵] . ولا نجد فی حیاه الرسول (صلی الله علیه وآله) جهداً آخر یذکر قد استهدفه رسول الله (صـلی الله علیه وآله) فی تثبیت مسأله الخلافه من بعده غیر نظریه النص التی تعنی فی محتواها الشرعی أکبر من کونها زعـامه وقیـاده سیاسـیه، وإنّما هی هـدایه إلهیه تتکفل تحقیق ما تریـده رساله النبی (صـلی الله علیه وآله). حیث نصّ القرآن علی النبی (صـلی الله علیه وآله) إن لم یبلّغ ذلک ـ الـذی بلّغه عن أمر الخلافه والولایه من بعده ـ لما بلّغ رساله ربّه التی کان جاهداً علی تبلیغها خلال أکثر من

عقدين من عمره المبارك.

الطرق المحتمله والواقع التاريخى

وقد ناقش الشهيد الصدر (رضى الله عنه) هذه المسأله فى واقعها التاريخى ضمن عده احتمالات قد تعترض الذهن بخصوصها. منها: احتمال أن الرسول قد سلك طريق الإهمال ــ أى أن الرسول لم يتحرك أصلًا لإبلاغ المسلمين وتربيتهم على أمر الولايه والقياده من بعده ــ وهذا الافتراض باطل لأنه يتعارض مع مقام النبوه المحيط بكل ما يرتبط بالرساله ويتعارض مع النصوص التى تكلّمت عن اهتمام الرسول بأمر الاُمه من بعده فى حياته وقبيل وفاته وفى اللحظات الأخيره من حياته المباركه بالخصوص [۵۶]. كما ناقش الشهيد الصدر الطريق الثانى ــ وهو افتراض الشورى ــ بقوله: إن الوضع العام الثابت عن الرسول وجيل المهاجرين والأنصار ينفى فرضيه أن النبى (صلى الله عليه وآله) قد انتهج هذا الطريق. إذ لو كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد أسند الأمر الى جيل المهاجرين والأنصار دون حصره بأهل بيته (عليهم السلام) لكان من أبده الأشياء التى يتطلبها هذا الموقف هو أن يقوم الرسول (صلى الله عليه وآله) بعمليه توعيه للاُمه على نظام الشورى وتفاصيله وإعداد المجتمع الإسلامى لتقبل هذا النظام. ولو كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد قام بتلك التوعيه لكان من الطبيعى أن تنعكس فى الأحاديث المأثوره عن النبى (صلى الله عليه وآله) وفى ذهنيه جيل المهاجرين والأنصار مع أننا لا نجد فى الأحاديث الوارده عن النبى (صلى الله عليه وآله) أى صوره تشريعيه محدده لنظام الشورى. وأما ذهنيه المهاجرين والأنصار فلا نجد فيها ملامح أو انعكاسات كاشفه عن توعيه من هذا القبيل فإنّ هذا الجيل صدر عن اتجاهين: أحدهما: الاتجاه الذى تزعمه أهل البيت (عليهم السلام) وكان يؤمن بالوصيه. والآخر: الاتجاه الذى

مثّلته السقيفه وخط الخلافه الذى قام فعلاً بعد وفاه الرسول (صلى الله عليه وآله). وكل الأرقام والشواهد فى سيره أصحاب هذا الاتجاه تدل بصوره لا تقبل الشكّ، على أنه لم يكن يؤمن بالشورى، اذ عهد أبو بكر حين اشتد به المرض الى عمر ولم يستشر أحداً وولّاه على الاُمه دون مشوره المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم، وسار عمر على المنهج نفسه حين عيّن سته يختارون من بينهم واحداً وكان يقول: «لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى». وهذا تصريح منه بعدم الإيمان بمبدأ الشورى [٥٧] . ولو كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد قرر أن يجعل من جيل المهاجرين والأنصار قيّماً على الدعوه من بعده، لتحتم عليه أن يعبّئ هذا الجيل تعبئه رساليه وفكريه واسعه تجعله قادراً على مواجهه المشكلات الفكريه التى تواجهها الدعوه فى حاله انفتاحها على شعوب متعدده وأراض جديده. ولكننا لا نجد أثراً لذلك الإعداد، والمعروف عن الصحابه أنهم كانوا يتحاشون من ابتداء النبى (صلى الله عليه وآله) بالسؤال، بل أمسكوا عن تدوين آثار الرسول (صلى الله عليه وآله) وسنته على الرغم من أنها المصدر الثانى من مصادر الإسلام فى مجال التشريع، مع أنّ التدوين هو الاُسلوب الوحيد لحفظها. وقد أثبتت الأحداث بعد وفاه النبى (صلى الله عليه وآله) أن جيل المهاجرين والأنصار لم يكن يملك أى تعليمات محدده عن كثير من المشاكل الكبيره، حتى أن المساحه الهائله من الأرض التى امتد إليها الفتح الإسلامى لم يكن لدى الخليفه والوسط الذى يسنده أى تصور محدد عن حكمها الشرعى، وعما إذا كانت تقسّم بين المقاتلين أو تجعل وقفاً على المسلمين عموماً، بل اختلفوا فى عدد التكبيرات فى صلاه الميت فبعضهم كان

يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر خمساً، وآخر يقول: سمعته يكبر أربعاً. وهكذا اتّضح أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يسلك الطريق الثانى أيضاً. وأن إسناد القياده والقيمومه الى الاُمه كان إجراءً مبكراً وقبل وقته الطبيعى، فلم يبق إذاً إلاّ الطريق الثالث، وهو أن النبى (صلى الله عليه وآله) قد أعدّ بأمر الله تعالى علياً (عليه السلام) وعيّنه قيّماً على الرساله والاُمه، باعتباره المرشح الطبيعى لهذه القيمومه، لعمق وجوده فى حركه الرساله واستيعابه لها وقدرته على الاشراف على حركتها بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) كما أثبتت الأحداث التاريخيه ذلك خلال ثلاثه عقود من عمره المبارك بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) باعتراف المؤرخين. وليس ما تواتر عن النبىّ (صلى الله عليه وآله) من النصوص فى أهل بيته (عليهم السلام) وفى على إلاّ تعبيراً عن سلوكه (صلى الله عليه وآله) للطريق الثالث الذى كانت تفرضه وتدل عليه قبل ذلك طبيعه الأشياء [۵۸] .

نظريه النص فى حديث الإمام على و أهل البيت

واضح جداً فى قراءه تلك الحقبه من التاريخ أنّ عليّاً (عليه السلام) هو أكثر مَن تبنّى إظهار النصوص والإشارات الدالّه على ترشيحه لخلافه الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو النصّ عليه بالاسم. وصحه نسبه هذه الكلمات إليه قد فرغ منها أصحاب التحقيق حين تجرّدوا عن الأهواء، وسكن إليها أكثر من خمسين علماً من شرّاح كلماته، ودافعوا عنها دفاعاً معزّزاً بالبراهين الباعثه على الاطمئنان [۵۹] . على (عليه السلام) هو الذى أعاد الى الأذهان أحاديث نبويّه تبرز حقّه بالخلافه بلا منازع، كانت قد حُجِر عليها أيّام الخلفاء إذ منعوا من الحديث إلاّ ما كان فى فريضه، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات: ۱ ـ فقد جمع الناس أيّام خلافته

فخطبهم خطبته المنقوله بالتواتر، يناشد فيها أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله): مَن سمع منهم رسول الله بغدير خمّ يخطب ويقول: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» إلاّ قام فشهد [۶۰] . ۲ _ وعلى هو الذى أعاد نشر حديث آخر يرشّحه على أبى بكر وعمر خاصه، إذ أخبر النبى أن من أصحابه من يقاتل بعده على تأويل القرآن كما قاتل هو (صلى الله عليه وآله) على تنزيله، فتمنّى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل، فلم يصدّق النبى اُمنيّته، بل قال له «لا»! فتمنى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظّاً من أبى بكر، ثم قطع النبيّ الأمانى كلّها حين أخبرهم أنّه عليّ، لا غير! [۶۱] . هذه الأحاديث وغيرها وإن رويت عن غيره، إلاّ أن روايتها عنه امتازت بكونها خطبه على جمهور الناس، لا حديثاً لواحد أو لبضعه نفر، وهذا أبلغ فى التأكيد على حقّه الذى أيقن به، وأيقن بأنّ كثيراً من الصحابه كانوا يعرفونه ولا يجهلونه. ۳ _ وقد ذكر عنه أكثر من هذا بكثير فى يوم الشورى أو بعدها، لكن اختلفوا فى تفصيله وفى إسناده أيضاً، وإن كان قد ثبت عندهم ذلك بالجمله، وأقلّ ما ذكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبدالبر، قال على لأصحاب الشورى:«اُنشدكم الله، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه، إذ آخى بين المسلمين، غيرى؟». وقال ابن عبدالبر بعده: روينا من وجوه عن على (عليه السلام) أنّه كان يقول: «أنا عبدالله وأخو رسول الله، لا يقولها أحد غيرى إلاّ كذّاب» [۶۲] . ورواها فى كنز العمّال حديثاً طويلاً عن أبى الطفيل أنّه سمع عليّاً يوم الشورى يقول:... الحديث [۶۳] ، وما أخرجه ابن عبدالبر قطعه

منه، لكن إسناد كنز العمّال فيه جهاله [۶۴] ، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لأجل متنه، ولا يعتدّ بهذا الإنكار لأنه مبنيّ على فهم لا أصل له يصوّر البيعه لأبی بكر على أنها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت. وأمّا الإسناد فقد توبع عليه زافر كما فی الإسناد الذی أورده ابن عبدالبرّ فی الاستيعاب [۶۵] ، وقد قال ابن حجر العسقلانی: إنّ زافراً لم يُتّهم بكذب، وأنّه إذا توبع على حديث كان حسناً [۶۶] . وفی أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّاً يقول: «بايع الناس لأبی بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه فسمعت وأطعت مخافه أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم تابع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافه أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذاً أسمع وأطيع». ثمّ ذكر أمر الشورى وشرع يحصی عليهم من فضائله وخصائصه التی امتاز بها عليهم، وكانت أولاها القطعه التی رواها ابن عبدالبرّ فی المؤاخاه [۶۷] . ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتی فی فقرات لاحقه. ۴ ــ وعلى جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقّه فوق أبی بكر خاصّه، حين ذكّر الناس بقصّه أخذه سوره براءه من أبی بكر! روى النسائی بإسناد صحيح عن علی (عليه السلام): أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث ببراءه الى أهل مكه مع أبی

بكر، ثم أتبعه بعلى فقال له: «خذ الكتاب فامض به الى أهل مكه قال: فلحقته فأخذت الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله! أنزل فيَّ شيء؟ قال: «لا، إنّى اُمرت أن اُبلّغه أنا أو رجل من أهل بيتى» [۶۸] . وفى كلّ واحد من هذه الأحاديث ردّ على من يقول إنّ علياً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقيّته فى الخلافه، هذا ولم ندخل بعد فى رحاب نهج البلاغه. ۵ _ ومن أشهر أقواله، قوله بعد أن بلغه خبر السقيفه ومبايعه الناس لأبى بكر: «ماذا قالت قريش؟». قالوا: احتجّت بأنّها شجره الرسول (صلى الله عليه وآله). فقال: «احتجّوا بالشجره وأضاعوا الثمره» [۶۹] . ۶ _ وفى احتجاجه المشهور على نتائج السقيفه أيضاً، قوله: فإن كنت بالشورى ملكت اُمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرُك أولى بالنبيّ وأقربُ [۷۰] . ۷ _ خطبته الشقشقيّه، التى حضيت دائماً بمزيد من التوثيق [۷۱] ، وهى من أكثر كلماته المشهوره وضوحاً ودلاله وتفصيلاً: «أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنّه ليعلم أنّ محلّى منها محلّ القطب من الرحا، ينحدر عنّى السيل ولا يرقى إليَّ الطير... فسدلتُ دونها ثوباً وطويت عنها كَشحاً، وطفقت أرتئى بين أن أصول بيد جذّاء، أو أصبر على طخيه عمياء!.. فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفى العين قذى، وفى الحلق شجا، أرى تراثى نهبا! حتى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها الى فلان بعده.. فيا عجباً، بينا هو يستقيلها [۷۲] فى حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته!! لشدّ ما تشطّرا ضَرعيها!.. فصبرت على طول المدّه، وشدّه المحنه.. حتّى إذا مضى لسبيله جعلها فى جماعه زَعم أنّى أحدهم، فيالله وللشورى،

متى اعترضَ الريبُ فىَّ مع الأوّل منهم حتى صرتُ أُقرن الى هذه النظائر!...» [۷۳] . إذاً أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ علىّ من الخلافه محلّ القطب من الرحا! وقد يبدو هذا فى منتهى الغرابه لمن أَلِفَ التصوّر القدسى لتعاقب الخلافه، ذاك التصوّر الذى صنعه التاريخ وفق المنهج الذى قرأناه فى الفصول المتقدّمه، ومن هنا استنكروه، كما استنكروا سائر كلامه فى الخلافه، وقبله استنكروا جمله من الحديث النبوىّ الشريف الذى يصدم تلك القداسه! لكن الحقيقه، كلّ الحقيقه، أنك لو تلمّست لذاك التصوّر القدسى شاهداً من الواقع مصدّقاً له لعدت بلا شىء! لكن لم يألف التاريخ الإصغاء لعلى!! التاريخ الذى أثبت، بما لا يدع مجالاً ـ لشبهه، أنّ عليّاً لم يبايع لأبى بكر، إلاّ ـ بعد سته أشهر، صمّ آذانه عن سماع أىّ حجّه لعلى فى هذا التأخّر! تناقضٌ لم يستوقف أحداً من قارئى التاريخ! وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه، وهو وحده الذى صاغ تصوّراتهم وثقافتهم؟ ٨ ـ من كلام له بعد الشورى، وقد عزموا على البيعه لعثمان: «لقد علمتم أنى أحقّ بها من غيرى، ووالله لأُسلمنَّ ما سلمت أُمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلاّ ـ علىّ خاصه; التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فى ما تنافستموه من زخرفه وزبرجه» [۷۴] . وجد ابن أبى الحديد أنّ هذه الكلمه هى آخر ماقاله على (عليه السلام) آنذاك فى كلام نقله هنا بعد أن أزاح عنه كلّ شكّ فى صحّته، فقال: نحن نذكر فى هذا الموضع ما استفاض فى الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثروا، والذى صحّ عندنا أنّه لم يكن الأمر كما روى من تلك التعديدات الطويله، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكّأ

هو (علیه السلام) عن البیعه: «إنّ لنا حقاً إن نُعْطه نأخذه، وإن نُمنُعه نرکب أعجاز الإبل وإن طال السری» فی کلام قد ذکره أهل السیره.. ثم قال لهم: أنشدکم الله; أفیکم أحد آخی رسول الله (صلی الله علیه وآله) بینه وبین نفسه غیری؟ قالوا: لا. قال: أفیکم أحد قال له رسول الله (صلی الله علیه وآله): «مَن کنت مولاه فهذا مولاه» غیری؟ قالوا: لا ـ قال: أفیکم أحد قال له رسول الله (صلی الله علیه وآله): «أنت منّی بمنزله هارون من موسی» غیری؟ قالوا: لا. قال: أفیکم من اؤتمن علی سوره براءه وقال له رسول الله (صلی الله علیه وآله): «إنّه لا یؤدّی عنّی إلاّ أنا أو رجل منّی» غیری؟ قالوا: لا. قال: ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله (صلی الله علیه وآله) فرّوا عنه فی مأقِط الحرب [۷۵] فی غیر موطن، وما فررتُ قطّ؟ قالوا: بلی. قال: ألا تعلمون أنّی أوّل الناس إسلاماً؟ قالوا: بلی. قال: فأیّنا أقرب الی رسول الله (صلی الله علیه وآله) نسباً؟ قالوا: أنت. فقطع علیه عبدالرحمن بن عوف کلامه، وقال: یا علی، قد أبی الناس إلاّ عثمان، فلا تجعلنّ علی نفسک سبیلًا! ثم توجّه عبدالرحمن الی أبی طلحه الأنصاری [۷۶]، فقال له: یا أبا طلحه، ما الذی أمرک عمر؟ قال: أن أقتل من شقّ عصا الجماعه! فقال عبدالرحمن لعلیّ: بایع إذاً، وإلاّ کنت متّبعاً غیر سبیل المؤمنین!! وأنفذنا فیک ما اُمرنا به!! فقال علی (علیه السلام) کلمته هذه: «لقد علمتم أنّی أحقّ بها من غیری، ووالله لاُسلّمن ما سلمت اُمور المسلمین ولم یکن فیها جورٌ إلاّ علیَّ خاصّه...» [۷۷]. إذاً هذا کلام خبره مستفیض، ولیس هو من غرائب

الأخبار أو منكراتها. ۹ ـ وقـد قال قائل: إنّک على هـذا الأمر يا ابن أبی طالب لحريص. فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخصّ وأقرب، وإنّمـا طلبت حقّاً لی، وأنتم تحولون بينی وبينه، وتضـربون وجهی دونه! فلمّـا قرعته بـالحجّه فی الملأ الحاضـرين هبّ كـأنّه بُهِتَ لا يـدری ما يجيبنی به»!! [۷۸] . والقائل إمّا سـعد بن أبی وقّاص يوم الشوری على قول أهل السنّه، أو أبو عبيـده بعـد يوم السـقيفه على قول الشـيعه، وأيّاً كان فهـذا الكلام مشـهور يرويه الناس كافّه كما يقول المعتزلی السـنّی ابن أبی الحـديد [۷۹] . ۱۰ ـ «اللهمّ إنّی أسـتعديک على قريش ومن أعانهم، فإنّهم قطعوا رحمی، وصـغّروا عظيم منزلتی، وأجمعوا على منازعتی أمراً هو لی، ثم قالوا: ألا إنّ فی الحقّ أن تأخذه وفی الحق أن تتركه» [۸۰] . ۱۱ ـ «أمّا بعد.. فإنّه لما قبض الله نبيّه (صلى الله عليه وآله) قلنـا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون النـاس، لا ينازعنـا سـلطانه أحـد، ولا يطمع فی حقّنا طامع، إذ انبری لنا قومنا فغصـبونا سـلطان نبيّنا، فصارت الإمره لغيرنا...». هـذه هی مقدّمه خطبته فی المدينه المنوّره فی أوّل إمارته ولمّا يمض على إمارته أكثر من شـهر [۸۱] . ۱۲ ـ «أمّـا الاسـتبداد علينـا بهـذا المقـام.. فإنّهـا كانت أثرهً شـحّت عليها نفوس قوم، وسـخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعوَدُ إليه القيـامه». قـاله فی جواب سائـل سـأله: كيف دفعكم قومكم عن هـذا المقـام وأنتم أحقّ به؟ ثم يصل جوابه بما ينقله الى ما هو أولى بالاسـتنكار، فيقول: وَدَعْ عنک نهباً صيح فی حجراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحِل وهلمّ الخطب فی ابن أبی سفيان، فلقد أضحكنی الدهر بعد إبكائه...»

. [۸۲]

فی أهل البیت

مثـل مـا ظهر هناک من وضوح وترکیز فی اسـتعراض حقّه خاصّه، یظهر هنا فی شأن أهل البیت فی جمله من کلماته: ۱ ـ «اللهمّ بلی، لاـ تخلو الأرض من قائم لله بحجّه، إمّا ظاهراً مشـهوراً، وإمّا خائفاً مغموراً، لئلّا تبطل حجـج الله وبیّناته» [۸۳] . یری ابن أبی الحدیـد المعتزلی أنّ هذا یکاد یکون تصـریحاً بمذهب الإمامیه [۸۴] . ۲ ـ «لا یُقاس بآل محمّـد من هـذه الاُمّه أحد، هم أساس الدین، وعماد الیقین.. ولهم خصائص حقّ الولایه، وفیهم الوصـیّه والوراثه...» [۸۵] . فبعد ذکر حقّ الولایه، هذا واحد من مواضـع یذکر فیها الوصـیّه تصریحاً أو تلمیحاً [۸۶] ، ثم هو الموضع الأکثر صـراحه فی نسـبه الوصـیّه الی نفسه وأهل البیت مع هـذا، فهو الموضع الـذی أهمله الـدکتور محمّد عماره وهو یستقصـی هذه المفرده فی کلام علیّ، أو غفل عنه، لأجل أن یقول: إنّنا لا نجد فی خطب علیّ وکلامه ومراسـلاته التی ضـمّها نهـج البلاغه وصـفه بهذا اللفظ. هذا کلّه لأجل أن یدعم مقالهً حلّق فیها بدءً حین نسب کلمه «وصـیّ» فی الحدیث النبوی: «أنت أخی ووصیّی» الی صنع الشیعه الذین وضعوها بدلاً من کلمه (وزیری) [۸۷] ! مع أنّ الروایه السنّیه للحـدیث لم تعرف غیر کلمه (وصـیّی) [۸۸] . ۳ ـ «إنّ الأـئمه من قریش، غُرسوا فی هـذا البطن من هـاشم، لا تصـلح علی سواهم، ولا تصلح الولایه من غیرهم» [۸۹] . وقد وقفنا من قبل علی طائفه من النصوص الصـحیحه التی اصطفت بنی هاشم من قریش وقـدّمتهم علیهم، وطائفه من الوقائع وأحداث السـیره التی قدّمت بنی هاشم علی سواهم، فلا تحتجّ قریش بحجّه إلّا وکان بنو هاشم أولی بها. ۴

ـ «أين تـذهبون! وأنّى تؤفكون! والأعلام قائمه، والآيات واضـحه، والمنار منصوبه، فأين يتاه بكم؟! وكيف تعمهون وبينكم عتره نـبيّكم وهم أزمّه الحقّ، وأعلام الـدين، وألسـنه الصـدق؟! فـأنزلوهم بـأحسن منـازل القرآن، ورِدُوهم ورود الهيم العطـاش. أيّها الناس، خـذوها عن خاتم النبيّين (صـلى الله عليه وآله): إنّه يموت من مات منّا وليس بميّت، ويبلى من بلى منّا وليس ببال» [۹۰] . اسـتنكار لاذع، وأسف على هؤلاء الناس الـذين تركوا عتره نبيّهم، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتباعهم! ۵ ـ «إنّا سنخُ أصلاب أصـحاب السـفينه، وكما نجا فى هاتيک من نجا ينجو فى هذه مَن ينجو، ويلٌ رهينٌ لمن تخلّف عنه.. وإنّى فيكم كالكهف لأهل الكهف، وإنّى فيكم بـاب حطّه، مَن دخـل منه نجـا ومن تخلّف عنه هلك، حجّه من ذى الحجّه فى حجّه الوداع: إنّى تركت بين أظهركم مـا إن تمسّـكتم به لن تضـلّوا بعـدى أبـداً: كتـاب الله وعترتى أهـل بيتى» [۹۱] . ۶ ـ «انظروا أهـل بيت نـبيّكم، فـالزموا سمتهم، واتّبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدىً، ولن يعيدوكم فى ردى.. فإن لبَدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا.. ولا تسـبقوهم فتضـلّوا، ولا ـ تتأخروا عنهم فتهلكوا» [۹۲] . ۷ ـ «.. ألم أعمـل فيكم بالثقـل الأ ـكبر، وأترک فيكم الثقـل الأصـغر؟» [۹۳] . الثقل الأكبر: القرآن الكريم، والثقل الأصـغر هم: الإمام علىّ وفاطمه والحسن والحسـين (عليهم السلام). ۸ ـ «المهـدىّ منّا أهل البيت، يصـلحه الله فى ليله» أخرجه أحمد والسـيوطى، عن على (عليه السلام) [۹۴] . «المهدى منّا، من ولد فاطمه» أخرجه السـيوطى عن علىّ (عليه السلام) [۹۵] . وهكذا تقسّـمت كلمات على هذه بين حديث نبوىّ بحرفه أو بمضمونه، وبين وصف أو تقويم لحدث تاريخىّ حاسم، وليس فى هذا

كلّه على الإطلاق ما يشذّ عن وقائع التاريخ فى صغيره ولا كبيره. وخلاصه موقف الإمام على (عليه السلام) ويقينه بحقّه فى الخلافه فقد كان يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول (صلى الله عليه وآله) ومن حياته الخالصه فى الإسلام، فلقد كان فى حياه الرسول يقول: «إنّ الله تعالى يقول: (أَفإن مَاتَ أوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أعقابِكُمْ) [۹۶] والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قُتل لأُقاتلنَّ على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إنّى لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منى»؟! [۹۷] . وهو القائل: «فلما مضى (صلى الله عليه وآله) تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يُلقى فى رُوْعى ولا يخطر ببالى أنّ العرب تُزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته! ولا أنّهم مُنَحّوه عنى من بعده! فما راعنى إلّا انثيال الناس على فلان يبايعونه...» [۹۸] . هكذا إذاً «أراده حقاً يطلبه الناس، ولا يسبقهم هو الى طلبه» [۹۹] .

حول بيعه الإمام على للثلاثه

وأشكلوا على بيعه الإمام علىّ (عليه السلام) للثلاثه ــ أبى بكر وعمر وعثمان ــ وزعموا أنّه لا يجاب عن تلك البيعه بتوخى المصلحه، أو بالتقيه، أو بالإكراه، فكلّ ذلك يؤدى الى انتقاص فى حقّ سيّدنا الإمام على (عليه السلام). فإنّ مسأله الإكراه على البيعه، وعدم مبادرته إليها بنفسه، قد تناقلها أهل التواريخ والسير. أخرج البخارى: «أن علياً امتنع عن البيعه لمده سته أشهر حتى توفيت فاطمه الزهراء (عليها السلام)» [۱۰۰] . وفى خطبه للإمام على (عليه السلام) جاء ما يبيّن بوضوح أسباب بيعته، ويفصح عن سرّها فلا يبقى تأويل لمتأوّل; فهو يقول: أ ــ «وايمُ الله لولا مخافه الفرقه، وأن يعود الكفر

ويبور الـدين، لغيّرنـا ذلك، فصبرنا على بعض الألم» [۱۰۱] . ب ــ وقـال (عليه السـلام) فى نهـج البلاغه: «فنظرتُ، فإذا ليس لى معين إلاّ أهل بيتى، فظننتُ بهم عن الموت، وأغضـيتُ على القذى وشـربتُ على الشـجا، وصبرتُ على أخذ الكظم وعلى أمرّ من طعم العلقم» [۱۰۲] . فهل يمكن أن يُؤتى ببيان أوضـح من هذا؟! وإذاً، فما وجه الانتقاص بعد هذا التذمر والشـكوى؟ وهو (عليه السـلام) أعلم بالحال والمآل. نعم، لو لم يحتج عليهم، وكان قد خرج الى السقيفه يسعى تاركاً جسد الرسول الحبيب وصفق على أيـديهم فوراً لكان ثمه وجه لمثل هذا الاحتجاج. فإذا ثبت من خلال سـيره على بن أبى طالب (عليه السـلام) بأنه قد هاجم نظريه الشورى وصـرح بعدم شـرعيتها، وصـرّح بالإكراه فى بيعته للخلفاء الثلاثه لم تكن لبيعته أيه دلاله على مشروعيه خلافتهم كما هو ثابت من تصـريحاته (عليه السلام). ثم إنه قد بيّن على أنه الأولى بالخلافه من غيره، فهل يمكن لنا أن نقول بأن شرعيه الخلافه له من باب أن علياً أولى بالخلافه أولويه تفضـيل لا أولويه اختصاص؟ هـذا الرأى مدفوع بالنص وبكلمات على (عليه السـلام) حين قـال: «بـايع النـاس أبـا بكر وأنـا أولى بهم منى بقميصـى هـذا» والـذى معنـاه أنهـا أولويه اختصاص لا أولويه تفضـيل، إذ لامعنى لمقـارنته (عليه السـلام) بين أولويته بالأـمر وأولويته بقميصه غير الاختصاص، فإنّه مما لا شكّ فيه أن أولويته بقميصه هى أولويه اختصاص لأنه مالكه، وهو (عليه السـلام) يقول إن أولويته بالناس أشـد وآكد من أولويته بقميصه. وكذلك قوله (عليه السـلام): «...وطفقت أرتـأى بين أن أصول بيـد جـذّاء أو أصبر على طخيه عميـاء يهرم فيها الكبير ويشـيب فيها الصـغير ويكـدح فيها مؤمن حتى

يلقى ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفى العين قـذى وفى الحلق شـجى أرى تراثى نهباً» [۱۰۳] . ومعناه: أخذت أُختِرُ نفسى بين أن أصول بقوه غير كافيه كما فى قوله (عليه السلام): «فلم أجد غير أهل بيتى فظننت بهم عن الموت». فلو توفرت له القوه الكافيه لقاتل أهل السـقيفه وهو المعروف عنه من قوله (عليه السـلام): «لو وجـدت أربعين ذوى عزم لناهضت القوم». إنّ هـذا الموقف من على (عليه السـلام) لا ينسـجم مع فكره أولويه التفضـيل بل ينسـجم مع فكره أولويه الاختصاص. وكذلك قوله (عليه السلام): «أو أصبر على طخيه عمياء...» فإن معناه أن الذى حصل لم يكن مجرد غصب سلطه دنيويه وحسب، بل كان ذلك بـدايه انقلاب فكرى وضـلاله تعم الأُمه، وهو ما أكّـده (عليه السـلام) بعـد مقتل عثمان حين جاءوه يطلبون البيعه له: «دعونى فإن المحجه قـد أغامت والحجه قد تنكرت» [۱۰۴] وقوله: «وإنى لاخشـى عليكم أن تكونوا فى فتره وقـد كانت أُمور مضت مِلتم فيها ميلةً كنتم فيها عندى غير محمودين» [۱۰۵] ، [۱۰۶] .

الشواهد التاريخيه على صحه نظريه النص

والشواهـد فى حياه النبى (صـلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السـلام) على أن النبى كان يعـد علياً إعداداً رسالياً خاصاً كثيره جداً، فقد كان يبدأه النبى (صـلى الله عليه وآله) بالعطاء الفكرى إذا اسـتنفد أسـئلته، ويختلى به الساعات الطوال فى الليل والنهار، يفتح عينيه على مفـاهيم الرسـاله ومشاكـل الطريق الى آخر يوم من حيـاته الشـريفه. روى النسائى [۱۰۷] بسـنده عن أبى إسحاق، قال: سـألت قثم بن العبـاس، كيف ورث على (عليه السـلام) رسول الله (صـلى الله عليه وآله)؟قـال: لأنه كان أوّلنا به لحوقاً وأشـدنا به لزوقاً. وروى أيضاً [۱۰۸] عن على (عليه السلام)

قال: «كنت إذا سألت أُعطيت وإذا سكتّ ابتديت». وروى أبو نعيم فى حليه الأولياء عن ابن عباس أنّه قال: «كنا نتحدث أن النبى (صلى الله عليه وآله) عهد الى على سبعين عهداً لم يعهدها الى غيره» [۱۰۹] . وروى النسائى عن على (عليه السلام) أنّه قال: «كانت لى منزله من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم تكن لأحد من الخلائق فكنت آتيه كل سحر فأقول: السلام عليك يا نبى الله، فإن تنحنح انصرفت الى أهلى وإلا دخلت عليه» [۱۱۰] . وعنه أيضاً قوله (عليه السلام): «كان لى من النبى مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار» [۱۱۱] . وقد انعكس هذا الإعداد الخاص لعلى (عليه السلام) من قبل النبى (صلى الله عليه وآله) حين كان على (عليه السلام) هو المفزع والمرجع لحل أى مشكله يستعصى حلّها على القياده الحاكمه وقتئذ، ولا نعرف فى تاريخ التجربه الإسلاميه على عهد على (عليه السلام) واقعه واحده رجع فيها الإمام (عليه السلام) الى غيره يتعرف على حكم الاسلام وطريقه علاجه للموقف، بينما نعرف فى التاريخ عشرات الوقائع التى رجع فيها الخلفاء الى على (عليه السلام) رغم تحفظاتهم فى هذا الموضوع. أما الشواهد على إعلان النبى (صلى الله عليه وآله) تخطيطه فى على وأهل بيته (عليهم السلام) فهى كثيره وفى مناسبات متعدده، كحديث الدار وحديث الثقلين وحديث المنزله وحديث الغدير وعشرات النصوص النبويه الأُخرى [۱۱۲] .

الادله الروائيه لإثبات نظريه النص

وإذا ثبت أن نظريه النص هى الطريق الوحيد الإلهى الشرعى الذى قام بتثبيته الرسول (صلى الله عليه وآله) أثناء حياته من الناحيه التاريخيه. وأن الإمام على بن أبى طالب (عليه السلام) قد رفض كل الصيغ والبدائل الدخيله على الإسلام غير النص، وقام من الناحيه

العمليه بالدفاع عن نظريه النص، بقى أن نسأل عن الأدله النقليه التى تثبت بأنّ الرسول (صلى الله عليه وآله) قد أوصى لعلى (عليه السلام) من بعده بالخلافه، كما أوصى الإمام (عليه السلام) هو الآخر بالخلافه للأئمه المعصومين من ولده. إنّ الشيعه الإماميه يعتقدون بإمامه على بن أبى طالب وابنيه الحسن والحسين وتسعه أئمه من أولاد الحسين (عليهم السلام) وإمامه هؤلاء وردت بالنص عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبنص كل إمام على الإمام الذى بعده. والنصوص النبويه الوارده عليها تنقسم الى ثلاثه أنواع: النوع الأول: ما يحدد مرجعيه أهل البيت من دون نص على أسمائهم; مثل حديث الثقلين وحديث السفينه، وهما متواتران من طرق الشيعه والسنّه. النوع الثانى: ما يحدد عدد الخلفاء والأئمه بأنهم اثنا عشر وأنهم من قريش أو أنهم من هاشم. ومن الواضح انطباق هذا العدد على أئمه أهل البيت ولا يواجهه أى اشكال بخلاف تطبيقه على غيرهم. النوع الثالث: النص على أسماء الأئمه الاثنى عشر من طرق الشيعه والسنّه. أمّا ما ورد بخصوص النوع الأوّل: فقد روى الترمذى عن جابر، أنه قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حجته يوم عرفه وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس إنى قد تركت فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتى أهل بيتى». قال الترمذى: وفى الباب عن أبى سعيد وزيد بن أرقم وحذيفه ابن أسيد [۱۱۳] . وفى صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن الدارمى والبيهقى وغيرهما واللفظ للأول، عن زيد بن أرقم قال: إن رسول الله قام خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكه والمدينه... ثم قال: «ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن

یأتی رسول ربی فأُجیب، وإنی تارک فیکم ثقلین: أولهما کتاب الله فیه الهـدی والنور، فخذوا بکتاب الله واستمسـکوا به... وأهل بیتی» [۱۱۴] . وفی سـنن الترمـذی ومسـند أحمـد واللفظ للأول: «إنی تارک فیکم ما إن تمسـکتم به لن تضـلوا بعـدی، أحدهما أعظم من الآخر: کتـاب الله حبل ممـدود من السـماء الی الأرض، وعترتی أهل بیتی، ولن یتفرقا حتی یردا علیَّ الحوض، فانظروا کیف تخلفونی فیهما» [۱۱۵] . ومن النصوص التی وردت من هذا النوع حدیث السفینه. قال رسول الله (صلی الله علیه وآله): «ألا إن مثل أهل بیتی فیکم مثل سـفینه نوح من رکبها نجا ومن تخلّف عنها غرق» [۱۱۶] . ویری فریق من العلماء أن أهل البیت إنما هم الخمسه الکرام البرره: سـیدنا رسول الله (صـلی الله علیه وآله) والإمـام علی والسـیده فاطمه الزهراء والحسن والحسـین (علیهم السـلام). وقـد قال بهـذا الرأی کثیر من الصـحابه، قاله أبو سـعید الخـدری، وأنس بن مالک، وواثله بن الأسـقع، وأُم المؤمنین اُم سلمه وعـائشه، وابن أبی سـلمه ـ ربیب النـبی (صـلی الله علیه وآله) ـ وسـعد بن أبی وقـاص وغیرهم. وقـال به جمـاعه من أهل التفسـیر والحـدیث، منهـم الفخر الرازی فی التفسـیر الکـبیر، والزمخشـری فی الکشـاف، والقرطـبی فی الجـامع لأحکـام القرآن، والشوکانی فی فتح القدیر، والطبری فی جامع البیان عن تأویل آی القرآن، والسیوطی فی الدر المنثور، وابن حجر العسقلانی فی الإصـابه، والحـاکم فی المسـتدرک، والـذهبی فی تلخیصـه، والإمـام أحمـد بـن حنبـل فی المسـند. ولعـل هـذا الرأی أقرب الی الصواب، بـل أرجـح الآـراء وذلـک لما یلی. روی مسـلم فی صـحیحه بسـنده عن عامر بن سـعد بن أبی وقاص عن أبیه قال: أمر معاویه ابن أبی سفیان سعداً، فقال:

ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلن أسبّه، لئن تكون لى واحده منهن، أحب إلىَّ من حُمر النعم. سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول له ــ وقد خلّفه فى بعض مغازيه ــ فقال له على: خلّفتنى مع النساء والصبيان؟ فقال له الرسول (صلى الله عليه وآله):أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلاّ أنه لا نبوه بعدى. وسمعته يقول يوم خيبر: لأعطين الرايه رجلاً ـ يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، قال: فتطاولنا لها، فقال: اُدعو لى عليّاً، فاُتى به أرمد فبصق فى عينيه، ودفع الرايه إليه ففتح الله عليه، ولمانزلت هذه الآيه: (فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً وفاطمه وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلى» [١١٧] . ورواه الترمذى فى صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبى وقاص قال: لما أنزل الله هذه الآيه (ندع أبناءنا وأبناءكم) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً وفاطمه وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلى [١١٨] . ورواه الحاكم فى المستدرک [١١٩] والبيهقى فى السنن [١٢٠] . ويقول صاحب الكشاف: لا دليل أقوى من هذا على فضل أصحاب الكساء، وهم على وفاطمه والحسن والحسين، لأنها لما نزلت (آيه المباهله) [١٢١] دعاهم (صلى الله عليه وآله) فاحتضن الحسين، وأخذ بيد الحسن، ومشت فاطمه خلفه، وعلى خلفها، فعلم أنهم المراد من الآيه، وأن أولاد فاطمه وذريتهم يسمّون أبناؤه، وينسبون إليه نسبه صحيحه، نافعه فى الدنيا والآخره [١٢٢] . وروى الإمام أحمد فى الفضائل بسنده عن شداد أبى عمار، قال: دخلت على واثله بن الأسقع، وعنده

قوم فذكروا عليّاً فشتموه فشتمته معهم، فلما قاموا قال لی: لم شتمت هذا الرجل؟ قلت: رأيت القوم شتموه فشتمته معهم، فقال: ألا أُخبرک بما رأيت من رسول الله (صلی الله عليه وآله)؟ قلت: بلی، فقال: أتيت فاطمه أسألها عن علی، فقالت: توجه الی رسول الله (صلی الله عليه وآله) فجلست انتظره حتی جاء رسول الله (صلی الله عليه وآله) ومعه علی وحسن وحسين أخذ كل واحد منهما بيده حتی دخل فأدنی عليّاً وفاطمه فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما علی فخذه ثم لف عليهم ثوبه ــ أو قال كساء ــ ثم تلا هذه الآيه: (إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا) ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتی، وأهل بيتی أحقّ» [۱۲۳] . ورواه الإمام الطبری فی التفسير [۱۲۴] والترمذی فی صحيحه [۱۲۵] والسيوطی فی الدر المنثور [۱۲۶] ورواه الهيثمی فی مجمع الزوائد [۱۲۷] والحاكم فی المستدرک [۱۲۸] وأحمد فی المسند [۱۲۹] . وأمّا ما ورد بخصوص النوع الثانی: ما نصّ فيه الرسول علی عدد الأئمه وأنّهم اثنا عشر. لقد أخبر الرسول (صلی الله عليه وآله) أن عدد الأئمه الذين يلون من بعده إثنا عشر إماماً وخليفه من بعده، كما روی عنه ذلک أصحاب الصحاح والمسانيد الآتيه: ۱ ــ روی مسلم عن جابر بن سمره أنه سمع النبی (صلی الله عليه وآله) يقول: «لايزال الدين قائماً حتی تقوم الساعه أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه كلّهم من قريش». وفی روايه تكلّم النبی (صلی الله عليه وآله) بكلمه خفيت عليَّ، فسألت أبی: ماذا قال رسول الله (صلی الله عليه وآله)؟ فقال: «كلّهم من قريش» [۱۳۰] . وفی روايه قال: «كلّهم من

بنی هاشم» [۱۳۱] . وروی أحمد والحاکم واللفظ للأول عن مسروق قال: کنّا جلوساً لیله عند عبدالله (ابن مسعود) یقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: یا أبا عبدالرحمن هل سألتم رسول الله (صلی الله علیه وآله) کم یملک هذه الاُمه من خلیفه؟ فقال عبدالله: ما سألنی عن هذا أحد منذ قدمت العراق قبلک! قال: سألناه فقال: «اثنا عشر، عدّه نقباء بنی اسرائیل» [۱۳۲] .

حیرتهم فی تفسیر الحدیث

لقد حار علماء مدرسه الخلفاء فی بیان المقصود من الاثنی عشر فی الروایات المذکوره وتضاربت أقوالهم. فقد قال ابن العربی فی شرح سنن الترمذی: فعددنا بعد رسول الله (صلی الله علیه وآله) اثنی عشر أمیراً فوجدنا أبا بکر، عمر، عثمان، علیّاً، الحسن، معاویه، یزید، معاویه بن یزید، مروان بن الحکم، عبدالملک بن مروان، الولید، سلیمان، عمر ابن عبدالعزیز، یزید بن عبدالملک، مروان بن محمد بن مروان، السفاح.... ثمّ عدّ بعده سبعاً وعشرین خلیفه من العباسیّین الی عصره، ثمّ قال: وإذا عددنا منهم اثنی عشر، انتهی العدد بالصوره الی سلیمان، وإذا عددناهم بالمعنی کان معنا منهم خمسه، الخلفاء الأربعه وعمر ابن عبدالعزیز ولم أعلم للحدیث معنی [۱۳۳] . وقال القاضی عیاض فی جواب من قال: إنّه ولی أکثر من هذا العدد: هذا اعتراض باطل، لأنه (صلی الله علیه وآله) لم یقل: لا یلی إلّا اثنا عشر، وقد ولی هذا العدد، ولا یمنع ذلک من الزیاده علیهم [۱۳۴] . ونقل السیوطی الجواب فقال: إنّ المراد وجود اثنی عشر خلیفه فی جمیع مده الإسلام الی القیامه یعملون بالحقّ وإن لم یتوالوا [۱۳۵] . وفی فتح الباری: وقد مضی منهم الخلفاء الأربعه ولابدّ من تمام العده قبل قیام الساعه [۱۳۶] . وقال ابن الجوزی: وعلی

هـذا فالمراد من «ثم يكون الهرج»: وهى الفتن المؤذنه بقيام الساعه من خروج الـدجال وما بعده [١٣٧] . قال السيوطى: وقد وجد من الاـثنى عشـر الخلفاء الأربعه والحسن ومعاويه وابن الزبير وعمر بن عبـدالعزيز، هؤلاء ثمانيه، ويحتمل أن يضمّ إليهم المهـدىّ العباسـى، لأنه فى العباسيين كعمر بن عبدالعزيز فى الاُمويّين، والطاهر العباسـى أيضاً لما اُوتيه من العدل ويبقى الاثنان المنتظران أحدهما المهدى لأنّه من أهل البيت [١٣٨] . وقيل: المراد أن يكون الاثنا عشر فى مدّه عزّه الخلافه وقوه الإسلام واستقامه اُموره، ممّن يعزّ الإسلام فى زمنه، ويجتمع المسلمون عليه [١٣٩] . وقال البيهقى: وقد وجد هذا العدد بالصفه المذكوره الى وقت الوليد بن يزيـد بن عبـدالملك، ثم وقع الهرج والفتنه العظيمه، ثم ظهر ملك العباسيه، وإنّما يزيدون على العدد المذكور فى الخبر، إذا تركت الصـفه المـذكوره فيه، أو عدّ منهم من كان بعد الهرج المذكور [١٤٠] . وقالوا: والـذين اجتمعوا عليه: الخلفاء الثلاثه، ثم علىّ الى أن وقع أمر الحكمين فى صـفّين فتسـمّى معاويه يومئذ بالخلافه، ثم اجتمعوا على معاويه عند صـلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولـده يزيـد ولم ينتظم للحسـين أمرٌ بل قتل قبل ذلك، ثمّ لمّا مات يزيـد اختلفوا الى أن اجتمعوا على عبـدالملك بن مروان بعـد قتـل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعه: الوليـد، ثمّ سـليمان، ثم يزيـد، ثم هشام، وتخلل بين سـليمان ويزيـد عمر بن عبـدالعزيز، والثانى عشـر هو الوليـد بن يزيد بن عبدالملك اجتمع الناس عليه بعد هشام وتولى أربع سـنين [١٤١] . بناءً على هـذا فإنّ خلافه هؤلاء الاثنى عشـر كانت صـحيحه لإجماع المسـلمين عليهم، وكان الرسول قـد بشّـر المسـلمين بخلافتهم له فى حمل الإسلام الى الناس.

قال ابن حجر عن هذا الوجه: إنّه أرجح الوجوه. وقال ابن كثير: إنّ الذى سلكه البيهقى وقد وافقه عليه جماعه، من أن المراد بالخلفاء الاثنى عشر المذكورين فى هذا الحديث هم المتتابعون الى زمن الوليد بن يزيد بن عبدالملك الفاسق الذى قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد فإنّه مسلك فيه نظر، وبيان ذلك أنّ الخلفاء الى زمن الوليد بن يزيد هذا أكثر من اثنى عشر على كل تقدير، وبرهانه أنّ الخلفاء الأربعه، أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ خلافتهم محقّقه... ثم بعدهم الحسن بن عليّ كما وقع (عليه السلام) لأن عليّاً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق... حتى اصطلح هو ومعاويه.. ثم ابنه يزيد بن معاويه، ثم ابنه معاويه بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم ابنه عبدالملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبدالملك، ثم سليمان ابن عبدالملك، ثم عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد بن عبدالملك، ثم هشام بن عبدالملك، فهؤلاء خمسه عشر، ثم الوليد بن يزيد بن عبدالملك، فإن اعتبرنا ولايه ابن الزبير قبل عبدالملك صاروا ستّه عشر، وعلى كلّ تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبدالعزيز، وعلى هذا التقدير يدخل فى الاثنى عشر يزيد بن معاويه ويخرج منهم عمر بن عبدالعزيز، الذى أطبق الأئمه على شكره وعلى مدحه وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبه على عدله، وأن أيّامه كانت من أعدل الأيام حتى الرافضه يعترفون بذلك، فإن قال: أنا لا أعتبر إلّا من اجتمعت الأُمه عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ على بن أبى طالب ولا ابنه، لأن الناس لم يجتمعوا عليهما وذلك أنّ أهل الشام بكمالهم لم يبايعوهما. وذكر: أن بعضهم عدّ معاويه وابنه يزيد وابن ابنه معاويه بن يزيد،

ولم یقید بأیام مروان ولا ابن الزبیر، لأن الاُمه لم تجتمع علی واحد منهما، فعلی هذا نقول فی مسلکه هذا عادّاً للخلفاء الثلاثه، ثم معاویه، ثم یزید، ثم عبدالملک، ثم الولید بن سلیمان، ثم عمر بن عبدالعزیز، ثم یزید، ثم هشام، فهؤلاء عشره، ثمّ من بعدهم الولید ابن یزید بن عبدالملک الفاسق، ویلزمه منه إخراج علیّ وابنه الحسن، وهو خلاف ما نصّ علیه أئمه السنّه بل الشیعه [۱۴۲] . ونقل ابن الجوزی فی کشف المشکل وجهین فی الجواب: أولاً: أنّه (صلی الله علیه وآله) أشار فی حدیثه الی ما یکون بعده وبعد أصحابه، وأنّ حکم أصحابه مرتبط بحکمه، فأخبر عن الولایات الواقعه بعدهم، فکأنّه أشار بذلک الی عدد الخلفاء من بنی اُمیه، وکأنّ قوله: «لا یزال الدین» أی الولایه الی أن یلی إثنا عشر خلیفه، ثم ینتقل الی صفه اُخری أشد من الاُولی، وأوّل بنی اُمیه یزید بن معاویه وآخرهم مروان الحمار، وعدّتهم ثلاثه عشر، ولا یعدّ عثمان ومعاویه ولا ابن الزبیر لکونهم صحابه، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحکم للاختلاف فی صحبته، أو لأنّه کان متغلّباً بعد أن اجتمع الناس علی عبدالله بن الزبیر، صحّت العدّه، وعند خروج الخلافه من بنی اُمیه وقعت الفتن العظیمه والملاحم الکثیره حتی استقرّت دوله بنی العبّاس، فتغیّرت الأحوال عمّا کانت علیه تغییراً بیّناً. وقد ردّ ابن حجر فی فتح الباری علی هذا الاستدلال [۱۴۳] . ثانیاً: ونقل ابن الجوزی عن الجزء الذی جمعه أبو الحسین بن المنادی فی المهدی، وأذنّه قال: یحتمل أن یکون هذا بعد المهدی الذی یخرج فی آخر الزمان، فقد وجدت فی کتاب دانیال: إذا مات المهدی، ملک بعده خمسه رجال من ولد السبط الأکبر،

ثم خمسه من ولد السبط الأصغر، ثم يوصى آخرهم بالخلافه لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده فيتمّ بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهديّ، قال: وفى روايه... ثم يلى الأمر بعده اثنا عشر رجلًا: سته من ولد الحسن، وخمسه من ولد الحسين، وآخر من غيرهم، ثمّ يموت فيفسد الزمان. علّق ابن حجر على الحديث الأخير فى صواعقه وقال: إنّ هذه الروايه واهيه جداً فلا يعول عليها [۱۴۴] . وقال قوم: يغلب على الظنّ أنّه عليه الصلاه والسلام أخبر ــ فى هذا الحديث ــ بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس فى وقت واحد على اثنى عشر أميراً، ولو أراد غير هذا لقال: يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلمّا أعراهم عن الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون فى زمن واحد... [۱۴۵] . قالوا: وقد وقع فى المائه الخامسه، فإنّه كان فى الأندلس وحدها ستّه أنفس كلّهم يتسمّى بالخلافه، ومعهم صاحب مصر والعباسيه ببغداد الى من كان يدّعى الخلافه فى أقطار الأرض من العلويه والخوارج [۱۴۶] . قال ابن حجر: وهو كلام من لم يقف على شىء من طرق الحديث غير الروايه التى وقعت فى البخارى هكذا مختصره... [۱۴۷] . إنّ وجودهم فى عصر واحد يوجد عين الافتراق فلا يصحّ أن يكون المراد [۱۴۸] . هكذا لم يتّفقوا على رأى فى تفسير الروايات السابقه، ثم إنّهم أهملوا إيراد الروايات التى ذكر الرسول (صلى الله عليه وآله) فيها أسماء الأئمه الاثنى عشر لأنّها كانت تخالف سياسه الحكم فى مدرسه الخلفاء مدى القرون. وخرّجها المحدّثون فى مدرسه أهل البيت فى تآليفهم بسندهم الى أبرار الصحابه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)»

[۱۴۹] . وما ورد بخصوص النوع الثالث: عن أبی عبدالله الصادق (علیه السلام) قال: إن جبرائیل (علیه السلام) نزل علی محمد (صلی الله علیه وآله) فقال له: یا محمد، إن الله یبشّرک بمولود یولد من فاطمه تقتله اُمتک من بعدک، فقال: یا جبرائیل، وعلی ربی السلام لا حاجه لی فی مولود یولد من فاطمه تقتله اُمتی من بعدی، فعرج ثم هبط (علیه السلام) فقال له مثل ذلک، فقال: یا جبرائیل، وعلی ربی السلام لا حاجه لی فی مولود تقتله اُمتی من بعدی، فعرج جبرائیل (علیه السلام) الی السماء ثم هبط، فقال: یامحمد، أن ربّک یقرئک السلام ویبشّرک أنه جاعل فی ذریته الإمامه والولایه والوصیه، فقال: قد رضیت ثم أرسل الی فاطمه، ان الله یبشرنی بمولود یولد لک، تقتله اُمتی من بعدی فأرسلت إلیه لا حاجه لی فی مولود (منی) تقتله اُمتک من بعدک، فأرسل إلیها إن الله قد جعل فی ذرّیته الإمامه والولایه والوصیه فأرسلت الیه إنی قد رضیت ف_ (حملته کرهاً ووضعته کرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً حتی إذا بلغ أشدّه وبلغ أربعین سنه قال ربّ أوزعنی أن أشکر نعمتک التی أنعمت علیّ وعلی والدیَّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لی فی ذریتی) [۱۵۰] فلولا_ أنه قال: اصلح لی فی ذرّیتی لکانت ذریته کلهم أئمه [۱۵۱] . والشیعه تعتقد أن کل إمام نص علی الإمام الذی یأتی بعده [۱۵۲] .

اسماء الأئمه الاثنی عشر لدی مدرسه الخلفاء

۱ _ الجوینی [۱۵۳] عن عبدالله بن عباس قال: قال رسول الله (صلی الله علیه وآله): «أنا سیّد النبیّین وعلی بن أبی طالب سید الوصیّین، وأن أوصیائی بعدی اثنا عشر أولهم علی بن أبی طالب وآخرهم المهدی». ۲ _ عن ابن عباس قال،

قـال رسـول الله (صـلى الله عليه وآله): «إن خلفـائى وأوصـيائى وحجـج الله على الخلـق بعـدى الاـثنى عشـر أولهم أخى وآخرهم ولدى». قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: على بن أبى طالب. قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدى الذى يملأها قسطاً وعدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً، والذى بعثنى بالحق بشـيراً ونذيراً لو لـم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدى المهدى فينزل روح الله عيسـى بن مريم فيُصـلّى خلفه وتشرق الأرض بنور ربّها ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب». ٣ ــ الجوينى ــ أيضاً ــ بسـنده قال: سـمعت رسول الله (صـلى الله عليه وآله) يقول: «أنا وعلى والحسن والحسين وتسعه من ولد الحسين مطهّرون معصومون» [١٥۴] .

الخلاصه

لم يخلق الإنسـان عبثاً وإنّما خلق لأجل العباده والهـدايه. والنبوّه تكفلت الإنـذار والتبليغ، وأما الإمامه فقـد تكفلت هـدايه الإنسان نحو تحقق الهدايه والأخذ بيد الإنسان لتطبيقها خارجاً. ولا يمكن معرفه النبوه إلاّ بالوحى والمعجزه، ولا تعرف الإمامه إلاّ بالنص الـذى يكشف بـدوره عن المعصوم. والبيعه للإمام صاحب الولايه ليس بديلاً عن وجوب الطاعه له كإمام منصوص عليه بالولايه، كمـا أنّهـا لاـ تثبت امـامته وخلاـفته. وأمـا الشورى فليس بـديلاً عن النصّ أيضاً، كما لا تلزم الإمام المعصوم بقراراتها. وقـد عمل الرسـول (صـلى الله عليه وآله) فى حيـاته لترسـيخ نظريه النص حيث لم يثبت التاريـخ بـأن لرسول الله (صـلى الله عليه وآله) عمل يـذكر دون النص. وأمـا الإمـام على (عليه السـلام) فكـان عمله ونشاطه ومواقفه مع نظريه النص حيث نجـده قـد اسـتنكر البـدائل الاُخرى المعارضه لها. وأخيراً نجد الأدله الروائيه عند الطائفتين تثبت بأن الخلافه والإمامه لاثنى عشر إماماً بنص رسول الله أولهم على بن

أبی طالب وآخرهم الإمام المهدی (علیهم السلام) وبهذا تکون نظریه النص هی الطریق الشرعی الوحید الذی یحقق العباده والهدایه.

پاورقی

[۱] المؤمنون: ۱۱۵.

[۲] الدخان: ۳۸.

[۳] الذاریات: ۵۶.

[۴] الغاشیه: ۲۱.

[۵] الجمعه: ۲.

[۶] راجع: بحث حول الإمامه للسید کمال الحیدری.

[۷] العقائد الاسلامیه: ۱/۲۸۲ مرکز المصطفی، نقلاً عن رسائل الشهید الثانی: ۲ / ۱۴۵.

[۸] العقائد الاسلامیه ۱/۲۸۱، مرکز المصطفی، رسائل الشریف المرتضی: ۳/۱۸.

[۹] الأحکام السلطانیه، للفراء: ۲۰، ۲۲، ۲۳. [

[۱۰] منهاج السنّه لابن تیمیه: ۳/۲۱۵، ۲۱۷، ۲۱۸.

[۱۱] الأحکام السلطانیه، للفرّاء: ۱۰، الأحکام السلطانیه، للبغوی: ۲۵، ۲۶.

[۱۲] الفصل: ۴/۱۶۹، تاریخ الاُمم الإسلامیه، للخضری: ۱/۱۹۶.

[۱۳] الکامل فی التاریخ: ۳/۶۵.

[۱۴] الفِصَل: ۴/۱۶۹.

[۱۵] شرح المقاصد: ۵/۲۵۵.

[۱۶] الاقتصاد فی الاعتقاد: ۱۵۱.

[۱۷] الأحکام السلطانیه، للماوردی: ۶.

[۱۸] الأحكام السلطانيه، للفراء:۲۰، الفصل:۴/۸۹، مآثر الإنافه: ۱/۳۷، وانظر مقدمه ابن خلدون الفصل: ۲۶ / ۲۴۲ _ ۲۴۵.

[۱۹] الأحكام السلطانيه للفراء: ۲۰.

[۲۰] المصدر السابق الفصل: ۴/۸۹.

[۲۱] الأحكام السلطانيه، المقدمه: ۲۴۳.

[۲۲] صحيح البخارى: الفتن باب ۲۰، ح ۶۶۹۵.

[۲۳] المصدر السابق، الفتن باب ۳ ح ۶۶۴۹، فتح البارى بشرح صحيح البخارى:۱۳ / ۷ _ ۸.

[۲۴] تطهير الجنان واللسان: ۳۰.

[۲۵] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح ۱.

[۲۶] رأس الحسين، ابن تيميه: ۲۰۰ _ ۲۰۱، مطبوع مع استشهاد الحسين للطبرى.

[۲۷] نظريه الإمامه، الدكتور أحمد محمود صبحى: ۲۶.

[۲۸] وهو الذى ارتدّ مشركاً فى عهد الرسول، فهدر الرسول دمه يوم فتح مكّه، وأمر بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبه! راجع ترجمته فى: الاستيعاب، واُسد الغابه، والإصابه.

[۲۹] أى ارسالهم الى أطراف البلد بحجّه حمايه الحدود، ومنعهم عن العوده الى أهليهم.

[۳۰] تاريخ الطبرى، احداث سنه ۳۴: ۴ / ۳۳۳ _ ۳۳۵.

[۳۱] الزيديه: ۳۵ _ ۳۷. وانظر أيضاً: محمّد عبدالكريم عتّوم، النظريه السياسيه المعاصره للشيعه الإماميه الاثنى عشريه: ۵۲

فقد انتهى الى النتيجه ذاتها.

[۳۲] تفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازى: ۲ / ۸۳.

[۳۳] تفسير المنار: ۵/۱۸۷ ــ ۱۸۸.

[۳۴] الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى لعبدالرحمن عبدالخالق: ۱۱۳ ــ ۱۱۴.

[۳۵] آلاء الرحمن: ۳۶۴. وسائر علماء الشيعه على هذا المنوال أو قريب منه كالفيض الكاشانى فى تفسير الصافى: ۱/۳۱۰ والسيد شبر فى تفسيره: ۱۶۵.

[۳۶] الأحزاب: ۳۶.

[۳۷] معالم المدرستين: ۱/۵۷۶. وولايه الأمر للشيخ الآصفى: ۱۶۷.

[۳۸] مآثر الانافه: ۱/۵۲، الأحكام السلطانيه، الماوردى: ۱۰، والأحكام السلطانيه، للفراء: ۲۵، ۲۶.

[۳۹] تاريخ الإسلام الثقافى والسياسى، صائب عبدالحميد: ۲۵۹ ــ ۲۶۰.

[۴۰] تاريخ الطبرى: ۳/۲۱۸ ــ ۲۱۹. وانظر دراسه مصادر الحديث فى موسوعه التاريخ الإسلامى: ۱/۴۰۷ ــ ۴۲۷. وفى كتاب ما نزل من القرآن فى على لأبى نعيم ــ جمع الشيخ المحمودى: ۱۵۵ وتفسير الخازن: ۳/۳۷۱.

[۴۱] المائده: ۵۵.

[۴۲] الكشاف للزمخشرى: ۱/۶۴۹.

[۴۳] سنن الترمذى: ۵/۵۹۱ باب فضائل الإمام على (عليه السلام) والتاج الجامع للأُصول: ۳/۳۳۵.

[۴۴] سنن الترمذى: ۵/۵۹۴ ــ باب فضائل الإمام على. والتاج الجامع للأُصول: ۳/۳۳۵.

[۴۵] مسنــد الإمــام أحمد بن حنبل: ۱/۳. وسنن الترمذى: ۵/۵۹۴. وتفسير الكشاف، للزمخشرى: ۲/۲۴۳.

[۴۶] الكشاف: ۲/۲۴۳.

[۴۷] المائده: ۶۷، قال الواحدى فى أسباب النزول: ۱۳۵، نزلت فى غدير خم.

[۴۸] صحيح مسلم: ۴/۱۸۷۴.

[۴۹] سنن الترمذى: ۵/۵۹۱. والتاج الجامع للأُصول: ۳/۳۳۳، أخرجه عن زيد بن أرقم عن النبى (صلى الله عليه وآله).

[۵۰] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ۴/۲۸۱، ۳۶۸، وسنن ابن ماجه، المقدمه۱ باب ۱۱. وتفسير ابن كثير: ۱/۲۲. والبدايه والنهايه، لابن كثير أخرجه بعده طرق: ۷/۳۶۰ _ ۳۶۱.

[۵۱] التاج الجامع للأُصول: ۳/۳۳۷، رواه مستقلاً «رحم الله عليّاً اللّهم أدر الحق معه حيث دار..».

[۵۲] المائده: ۳.

[۵۳] الاتقان، للسيوطى: ۱/۷۵ فى روايه نزول الآيه يوم الغدير وأنه يوم الثامن عشر من ذى

الحجه. وأسباب النزول، للواحدی: ۱۳۵.

[۵۴] مناقب أمير المؤمنين، للحافظ محمد بن سليمان الكوفی القاضی: ۱/۱۱۹.

[۵۵] مسند الإمام أحمد بن حنبل:۴/۲۸۱، وقد أشهد علیّ جمعاً من الناس، فشهد له ثلاثون أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله. والبدايه والنهايه، لابن كثير: ۷/۳۶۰.

[۵۶] راجع قصه يوم الدار وانذار العشيره وموقف الرسول فی غزوه تبوک وسوره براءه وحجه الوداع ورزيه يوم الخميس حين أراد النبی (صلی الله عليه وآله) ان يكتب الوصيه قبيل وفاته، فی صحيح البخاری وغيره من الصحاح والمسانيد.

[۵۷] تاريخ الطبری: ۳/۲۹۲.

[۵۸] نشأه التشيّع والشيعه: ۶۳ و ۶۴.

[۵۹] شرح نهج البلاغه، صبحی الصالح: ۱۲، ۱۸، ومحمد أبو الفضل ابراهيم: ۱ / ۸ وابن أبی الحديد: ۱۰/۱۲۷ _ ۱۲۹، والمسعودی، مروج الذهب: ۲/۴۳۱. طبعه دار المعرفه.

[۶۰] مسند أحمد: ۱/۸۴ و ۸۸ و ۱۸۱، والبدايه والنهايه: ۵/۲۲۹ و ۲۳۲ و ۷/۳۸۳، ۳۸۵ من نحو عشرين طريقاً.

[۶۱] سنن الترمذی: ۵/۳۷۱۵، السنن الكبری للنسائی: ۵ / ح ۸۴۱۶، وقد تقدّم.

[۶۲] الاستيعاب: ۳/۳۵.

[۶۳] كنز العمال: ۵/۷۲۴ ح ۱۴۲۴۳.

[۶۴] زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمّد، عن أبی الطفيل.

[۶۵] عبدالوارث، حدّثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القتاد، حدّثنا اسحاق بن ابراهيم الأزدی، عن معروف ابن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمّد الأزدی، عن أبی الطفيل.

[۶۶] انظر: كنز العمال: ۵/۷۲۶ _ ۷۲۷.

[۶۷] انظر خبر المناشده هذه فی: الصواعق المحرقه، باب ۱۱، آيه ۹، والمناقب للخوارزمی: ۲۱۳ عن أبی ذر، وفيه أنّها بعد الشوری حين عزموا علی مبايعه عثمان.

[۶۸] سنن النسائی: ۵/۱۲۸ ح ۸۴۶۱.

[۶۹] نهج البلاغه: ۹۷، الخطبه ۶۷.

[٧٠] نهج البلاغه: ٥٠٢، قسم الحكم: ١٩٠.

[٧١] نقل ابن أبى الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفتُ على

هذه الخطبه فی کتب صنّفت قبل أن یُخلق الرضیّ بمائتی سنه! ثمّ قال: وقد وجدت أنا کثیراً من هذه الخطبه فی تصانیف شیخنا أبی القاسم البلخی إمام البغدادیّین من المعتزله (مولده سنه ۲۷۹ هـ ووفاته سنه ۳۱۷ هـ ــ علماً أنّ الشریف الرضیّ ولد سنه ۳۶۰ هـ) ــ شرح نهج البلاغه ۱: ۶۹. ونقلها سبط ابن الجوزی من مصادر غیر التی اعتمدها الشریف الرضیّ، فقال: خطبه اُخری وتعرف بالشقشقیّه، ذکر بعضها صاحب نهج البلاغه وأخلّ بالبعض، وقد اُتیت بها مستوفاه، أخبرنا بها شیخنا أبو القاسم النفیس الأنباری باسناده عن ابن عبّاس... ــ تذکره الخواص: ۱۲۴. وأسندها الراوندی (۵۷۳ هـ) فی شرحه الی الحافظ ابن مردویه، عن الطبرانی، بإسناده الی ابن عباس. منهاج البراعه: ۱/۱۳۱ ــ ۱۳۲. ولأجل الوقوف علی مزید من مصادرها، راجع: مصادر نهج البلاغه وأسانیده: ۱/۳۰۹ ــ ۳۱۸.

[۷۲] إشاره الی قول أبی بکر: أقیلونی، أقیلونی.

[۷۳] نهج البلاغه، الخطبه ۳.

[۷۴] نهج البلاغه: ۱۰۲، الخطبه ۷۴.

[۷۵] أی موضع القتال.

[۷۶] الرجل الذی أمّره عمر علی خمسین من حمله السیوف یوم الشوری لیقتلوا من خالف الفئه التی فیها عبدالرحمن.

[۷۷] شرح نهج البلاغه، ابن أبی الحدید: ۶/۱۶۷ ــ ۱۶۸.

[۷۸] نهج البلاغه: ۲۴۶، الخطبه ۱۷۲.

[۷۹] شرح نهج البلاغه، ابن أبی الحدید: ۹/۳۰۵.

[۸۰] نهج البلاغه: ۲۴۶، الخطبه ۱۷۲.

[۸۱] نهج البلاغه، لابن أبی الحدید: ۱/۳۰۷.

[۸۲] نهج البلاغه: ۲۳۱، الخطبه ۱۶۲.

[۸۳] نهج البلاغه: ۴۹۷، قصار الحِکم ۱۴۷.

[۸۴] شرح نهج البلاغه: ۱۸/۳۵۱ الخطبه ۱۴۳.

[۸۵] نهج البلاغه: ۴۷، الخطبه ۲.

[۸۶] انظر نهج البلاغه أیضاً الخطبه ۸۸ و ۱۸۳.

[۸۷] الخلافه ونشأه المذاهب الإسلاميه، الدكتور محمد عماره: ۳۳، ۱۵۷ ـ ۱۵۸.

[۸۸] معالم التنزيل، البغوى: ۴/۲۷۸، الكامل فى التاريخ، ابن الأثير: ۲/۶۴.

[۸۹] نهج البلاغه، تحقيق الدكتور صبحى

الصالح: ۲۰۱، الخطبه ۱۴۴.

[۹۰] نهج البلاغه، صبحی الصالح: ۱۱۹، الخطبه ۸۷.

[۹۱] تاریخ الیعقوبی: ۲/۲۱۱ _ ۲۱۲.

[۹۲] نهج البلاغه: ۱۴۳، الخطبه ۹۷.

[۹۳] نهج البلاغه: ۱۱۹، الخطبه ۸۷.

[۹۴] مسند أحمد: ۱/۸۴، الجامع الصغیر: ۲/۶۷۲ ح ۹۲۴۳.

[۹۵] مسند فاطمه، السیوطی: ح۹۴/۲۲۴.

[۹۶] آل عمران: ۱۴۴.

[۹۷] المستدرک: ۳/۱۲۶، مجمع الزوائد: ۹/۱۳۴، قال: رجاله رجال الصحیح، وقد جادل فیه بعضٌ متابعةً للمذهب، لا قدحاً فی إسناده!.

[۹۸] نهج البلاغه: ۴۵۱، الکتاب ۶۲ فی کتابه لأهل مصر.

[۹۹] فاطمه الزهراء والفاطمیون، عباس محمود العقّاد، المجلد الثانی من المجموعه الکامله: ۳۲۶.

[۱۰۰] صحیح البخاری: ۵/۲۸۸ وتاریخ الطبری: ۲/۲۳۴.

[۱۰۱] نهج السعاده: ۱/۲۴۸ للشیخ المحمودی.

[۱۰۲] نهج البلاغه، ضبط الدکتور صبحی الصالح: ۶۸ الخطبه ۲۶.

[۱۰۳] بحار الأنوار: ۲۸/۳۱۳، نقلاً عن شرح نهج البلاغه لابن أبی الحدید: ۱۰/۱۵۱.

[۱۰۴] نهج البلاغه، صبحی صالح: ۱۳۶، الخطبه ۹۲.

[۱۰۵] نهج البلاغه صبحی صالح: ۲/۲۵۶، الخطبه ۱۷۸.

[۱۰۶] راجع شبهات وردود: ۳ / ۴۷.

[۱۰۷] الخصائص: ۹۱، الشواهد علی سلوک النبی (صلی الله علیه وآله) لطریق النص، تحقیق الجوینی طبعه دار الکتب العلمیه، ورواه أیضاً الحاکم فی المستدرک: ۳ / ۱۳۶.

[۱۰۸] الخصائص: ۹۸ والمستدرک: ۳/ ۱۳۵.

[۱۰۹] حليه الأولياء: ۱/ ۶۸.

[۱۱۰] الخصائص: ۹۷ تحقيق الجوينى ط. دار الكتب العلميه.

[۱۱۱] المصدر السابق: ۹۶.

[۱۱۲] راجع صحيح الترمذى: ۵ / ۲۹۷ سنن ابن ماجه: ۱/۴۴، ح ۱۱۹، حليه الأولياء: ۱/۶۳، الكشاف للزمخشرى: ۱/۶۴۹، تاريخ دمشق: ۲/۴۷۶، ح ۹۹۶ و ۹۹۷، شواهد التنزيل: ۱/۱۶۱، ح ۲۱۶ الى ح ۲۳۹، مجمع الزوائد: ۹/۱۱۱، الصواعق المحرقه: ۱۰۱، ۱۳۵، ۱۳۶، مسند أحمد: ۳/۷ و ۲۶.

[۱۱۳] الترمذى: ۵/۶۲۱ باب مناقب بيت النبى، وراجع كنز العمال: ۱/۴۸.

[۱۱۴] صحيح مسلم باب فضائل على بن أبى طالب ومسند أحمد: ۴/۳۶۶ وسنن الدارمى: ۲/۴۳۱ باختصار وسنن البيهقى: ۲ /۱۴۸ و

۷/۳۰ منه باختلاف يسير، والطحاوی فی مشكل الآثار: ۴/۳۶۸.

[۱۱۵] الترمذی: ۵/۶۲۲ وأسد الغابه: ۲/۱۲ فی ترجمه الإمام الحسن، والدر المنثور فی تفسير آيه المودّه فی سوره الشوری.

[۱۱۶] الحاكم فی المستدرک: ۳/۱۵۱.

[۱۱۷] صحيح مسلم: ۱۵/۱۷۵ _ ۱۷۶.

[۱۱۸] صحيح الترمذی: ۲/۱۶۶.

[۱۱۹] المستدرک للحاكم: ۳/۱۵۰.

[۱۲۰] سنن البيهقی: ۷/۶۳.

[۱۲۱] آل عمران: ۶۱.

[۱۲۲] تفسير الكشاف للزمخشری: ۱/۱۴۷ _ ۱۴۸.

[۱۲۳] الإمام أحمد بن حنبل: كتاب فضائل الصحابه: ۲/۵۵۷ _ ۵۷۸.

[۱۲۴] تفسير الطبری: ۲۲/۵ _ ۶.

[۱۲۵] صحيح الترمذی: ۵/۳۵۱ _ ۶۶۳.

[۱۲۶] تفسير الدر المنثور: ۵/۱۹۸.

[۱۲۷] مجمع الزوائد: ۹/۱۶۶.

[۱۲۸] المستدرک للحاكم: ۳/۱۴۷.

[۱۲۹] مسند الإمام أحمد: ۴/۱۰۷.

[۱۳۰] فتح الباری: ۱۳/۱۸۱، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف ومستدرک الصحيحين: ۳/۶۱۷.

[۱۳۱] ينابيع المودّه: ۳ الباب ۷۷.

[۱۳۲] مسند أحمد: ۱/۳۹۸ و ۴۰۶ وفتح الباری: ۱۶/۳۳۹ ومجمع الزوائد: ۵/۱۹۰ والصواعق المحرقه: ۱۲ وتاريخ الخلفاء للسيوطی: ۱۰ والجامع الصغير للسيوطی: ۱/۷۵ وكنز العمال: ۱۳/۲۷ وفيض القدير فی شرح الجامع الصغير للمناوی: ۲/۴۵۸ وابن كثير فی تاريخه: ۶/۲۴۸.

[۱۳۳] شرح ابن العربی علی سنن الترمذی: ۹/۶۸ _ ۶۹.

[۱۳۴] شرح النووی علی مسلم: ۱۲/۲۰۱ _ ۲۰۲. وفتح الباری: ۱۶/۳۳۹، واللفظ منه وکرّره فی ص: ۳۴۱.

[۱۳۵] تاریخ الخلفاء للسیوطی: ۱۲.

[۱۳۶] تاریخ الخلفاء للسیوطی: ۱۲.

[۱۳۷] تاریخ الخلفاء للسیوطی: ۱۲.

[۱۳۸] الصواعق المحرقه: ۱۹ وتاریخ الخلفاء للسیوطی: ۱۲. وعلی هذا یکون لأتباع مدرسه الخلفاء، إمامان منتظران أحدهما المهدی، فی مقابل منتظر واحد لأتباع مدرسه أهل البیت.

[۱۳۹] أشار إلیه النووی فی شرح مسلم: ۱۲/۲۰۲ _ ۲۰۳. والسیوطی فی تاریخ الخلفاء: ۱۰.

[۱۴۰] نقله ابن کثیر فی تاریخه: ۶/۲۴۹ عن البیهقی.

[۱۴۱] تاریخ الخلفاء: ۱۱، والصواعق المحرقه: ۱۹، وفتح الباری: ۱۶/۳۴۱.

[۱۴۲] تاریخ ابن کثیر: ۶/۲۴۹ _ ۲۵۰.

[۱۴۳] فتح الباری: ۱۳/۱۸۳، عن ابن الجوزی فی کتابه (کشف المشکل).

[۱۴۴] فتح الباری: ۱۳/۱۸۴، والصواعق المحرقه

لابن حجر: ١٩.

[١٤٥] فتح الباری: ١٦/٣٣٨.

[١٤٦] شرح النووی: ١٢/٢٠٢، وفتح الباری: ١٦/٣٣٩، واللفظ للأخیر.

[١٤٧] فتح الباری: ١٣/١٨٢.

[١٤٨] فتح الباری: ١٣/١٨٣.

[١٤٩] معالم المدرستین: ١/٥٤١ _ ٥٤٦.

[١٥٠] الاحقاف: ١٥.

[١٥١] اُصول الکافی: ١/٤٦٥.

[١٥٢] اُصول الکافی: ١ / ٢٨٦، کتاب الحجه باب ما نصّ الله ورسوله علی الأئمه واثبات الهداه لمحمد بن الحسن الحر العاملی.

[١٥٣] قال الذهبی فی ترجمه شیوخه بتذکره الحفاظ: ٥/ ١٥٠ الإمام المحدث الأوحد الأکمل، فخر الإسلام صدر الدین ابراهیم بن محمد بن حمویه الجوینی الشافعی شیخ الصوفیه وکان شدید الاعتناء بالروایه.

[١٥٤] الأحادیث: ١ و ٢ و ٣ وردت فی فرائد السمطین: ٢/ ٣١٢.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ۹

المقدمة:
تأسّس مركز القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان بإشراف آیة الله الحاج السید حسن فقیه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدینیة والثقافیة والعلمیة معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائیین والمثقفین فی الجامعات والحوزات العلمیة.

إجراءات المؤسسة:
نظراً لقلة المراکز القائمة بتوفیر المصادر فی العلوم الإسلامیة وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحیاناً، تهدف مؤسسة القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان إلی التوفیر الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثین فی العلوم الإسلامیة وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الکترونیة من الکتب والمقالات العلمیة والدراسات المفیدة وهی منظمة فی برامج إلکترونیة وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثین والمثقفین والراغبین فیها.
وتحاول المؤسسة تقدیم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمیة البحتة البعیدة من التعصبات الشخصیة والاجتماعیة والسیاسیة والقومیة وعلی أساس خطة تنوی تنظیم الأعمال والمنشورات الصادرة من جمیع مراکز الشیعة.

الأهداف:
نشر الثقافة الإسلامیة وتعالیم القرآن وآل بیت النبیّ علیهم السلام
تحفیز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدینیة
تنزیل البرامج المفیدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثین والمحققین فی الحوازت العلمیة والجامعات
توسیع عام لفکرة المطالعة
تهمید الأرضیة لتحریض المنشورات والکتّاب علی تقدیم آثارهم لتنظیمها فی ملفات الکترونیة

السیاسات:
مراعاة القوانین والعمل حسب المعاییر القانونیة
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراکز المرتبطة
الاجتنباب عن الروتینیة وتکرار المحاولات السابقة
العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فی نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولیهٔ العمل.

نشاطات المؤسسهٔ:

طبع الکتب والملزمات والدوريات

إقامهٔ المسابقات فی مطالعهٔ الکتب

إقامهٔ المعارض الالکترونيهٔ: المعارض الثلاثيهٔ الأبعاد، أفلام بانوراما فی الأمکنهٔ الدينيهٔ والسياحيهٔ

إنتاج الأفلام الکرتونيهٔ والألعاب الکمبيوتريهٔ

افتتاح موقع القائميهٔ الانترنتی بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافيهٔ وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمی لنظام استلام الأسئلهٔ والاستفسارات الدينيهٔ والأخلاقيهٔ والاعتقاديهٔ والردّ عليها

تصميم الأجهزهٔ الخاصهٔ بالمحاسبهٔ، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب کيوسک kiosk، الرسالهٔ القصيرهٔ ((sms

إقامهٔ الدورات التعليميهٔ الالکترونيهٔ لعموم الناس

إقامهٔ الدورات الالکترونيهٔ لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فی البحث والدراسهٔ وتطبيقها فی أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمکن تحميلها علی ٨ أنظمهٔ؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

۴.CHM

۵.PDF

۶.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلکترونيهٔ للکتاب علی موقع القائميهٔ ويمکن تحميلها علی الأنظمهٔ التاليهٔ

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

۴.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فی الموقع بثلاث اللغات منها العربيهٔ والانجليزيهٔ والفارسيهٔ

الکلمهٔ الأخيرهٔ

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥
هاتف المكتب في طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ ـ ٠٢١
قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.